



أسرة فلسطينية في وادي الأردن. لا يستطيعون ترك حيواناتهم ترعى في المرعى لأن أرضه تم إعلانها منطقة عسكرية إسرائيلية مغلقة. © سايمون راولس

على حافة الهاوية

المستوطنات الإسرائيلية وأثرها على الفلسطينيين في وادي الأردن

يملك وادي الأردن، بالأراضي الفلسطينية المحتلة، القدرة على أن يغدو سلة الغذاء لأية دولة فلسطينية في المستقبل. غير أن التوسع المستمر في المستوطنات الفلسطينية، وغيرها من قيود تفرض على التنمية للفلسطينيين، جعلت المجتمعات الفلسطينية تعيش في عنتٍ شديد. هذا فضلاً عن أنه من شأن الخطط الجديدة لزيادة الأراضي، والمياه، والبنية التحتية المتاحة للمستوطنات الإسرائيلية، أن تفاقم هذا الوضع الخطير في الأصل. لذلك، فما لم يتحرك المجتمع الدولي لتغيير سياسات وممارسات الحكومة الإسرائيلية إلى الاتجاه المعاكس، فسيظل إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة في المستقبل، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمان، أمراً بعيد المنال على نحو خطير.



OXFAM

www.oxfam.org

ملخص

يقع وادي الأردن في الجانب الشرقي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويشغل ما يصل إلى ٣٠ بالمائة من مساحة الضفة الغربية (انظر خريطة ١، ص. ٧). ولا تنفك موارد أرزاق الفلسطينيين الذين يعيشون في تلك المنطقة تلقى التدمير، نتيجة قيام السلطات الإسرائيلية بوضع يدها على أراضيهم أو نزع ملكياتها؛ لذلك، فما لم يتم التحرك حيال هذا الوضع، فإنه - حسبما تشير مؤشرات قوية - لن يزداد إلا سوءاً. لقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية، مؤخراً، عن مقترحات وسياسات ترمي إلى توسيع المستوطنات، وهو ما سيهدد، إن تم تنفيذه، الظروف المعيشية وحقوق الإنسان للمجتمعات الفلسطينية التي تعيش في وادي الأردن، مما يقوض جهود إحلال السلام والرخاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، على حد سواء.

نفاذ غير متساو

لا يتجاوز المتاح للفلسطينيين من أرض، للاستغلال والتنمية، في وادي الأردن، سوى ٦ بالمائة من مساحة تلك الأرض.^١ وفي حين استطاعت المستوطنات الإسرائيلية في ذلك الوادي أن تطور نشاطاً زراعياً حديثاً، ينتج محاصيل عالية القيمة يتم تصديرها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والأسواق الدولية، يواجه المزارعون الفلسطينيون - ومعظمهم من ملاك المساحات الصغيرة - قيوداً تعوق كثيراً من قدرتهم على بيع منتجاتهم محلياً، أو إقليمياً، أو دولياً.

ومما يقيد التنمية أكثر فأكثر، أن الحصول على تصاريح لبناء المنازل، أو دورات المياه، أو الآبار، أو الحظائر الصغيرة للحيوانات، أو غيرها من مرافق بنية تحتية للمجتمعات المحلية، أصبح شبه مستحيل على العائلات ومؤسسات الأعمال الفلسطينية، بل وحتى على المانحين من دول الاتحاد الأوروبي، ووكالات المساعدات. هذا بالإضافة إلى أن المساحة التي خططت الإدارة المدنية الإسرائيلية^٢ لتنميتها فلسطينياً^٣ في المنطقة (ج) (٦٠ بالمائة من مساحة الضفة الغربية، وهي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وفيها يقع معظم وادي الأردن) أقل من ١%، فضلاً عن أن ٩٤% من تصاريح البناء قد تم رفضها خلال السنوات الأخيرة.^٤ أما المنشآت الأساسية التي يتم إنشاؤها دون خطط تنمية وتصاريح - عسيرة المنال - فكثيراً ما تتم إزالتها، في انتهاك للقانون الدولي.

تشير التقديرات إلى أن إزالة القيود الإسرائيلية على التنمية الفلسطينية سوف يضيف ٥٠ كم مربع إلى الأراضي القابلة للزراعة في وادي الأردن، وهو ما يحمل معه إمكانية إضافة مليار دولار سنوياً إلى الاقتصاد الفلسطيني، أي ٩ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي.^٥

مميزات جائزة

أعلنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أن وادي الأردن أساسي بالنسبة لأمن إسرائيل،^٦ واستمرت في تشجيع تنمية المستوطنات المدنية (معظمها زراعي)، وهي غير شرعية بموجب القانون الدولي؛^٧ فأصبح به الآن ٣٧ مستوطنة يسكنها ٩٥٠٠ إسرائيلي، لتسيطر سلطات الاستيطان (أو "مجالس المناطق") الآن على ٨٦ بالمائة من الأراضي.^٨

تتلقى المستوطنات دعماً كبيراً من الحكومة الإسرائيلية على شكل إعانات مالية وحوافز (للإسكان، والتعليم، والمياه، والنقل، على سبيل المثال). كذلك يحصل المستوطنون على أفضلية في النفاذ إلى خطوط النقل والأسواق الوطنية والدولية. وحسب تقديرات أحد الاقتصاديين الإسرائيليين، فإن الحكومة الإسرائيلية تنفق ٢٤,٦٥٠ دولار أمريكي على كل مستوطن سنوياً، في صورة إعانات مختلفة ومنح للمستوطنات الإسرائيلية في شتى أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.^٩ وبين ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ كان متوسط المنح التي يحصل عليها الفرد في المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية أعلى بنسبة ٥٧ بالمائة عن متوسط الإنفاق على الفرد من المواطنين الإسرائيليين داخل إسرائيل.^{١٠}

وفي المقابل، لا يحصل الفلسطيني الذي يعيش في وادي الأردن على أية إعانات، سواء من السلطة الفلسطينية أو

من الحكومة الإسرائيلية. بل إنه يواجه هو، وزراعاته الصغيرة المساحة، ونشاطه الرعوي تكاليف إضافية ناجمة عن القيود التي فرضتها إسرائيل على تنقل الأفراد والبضائع من وإلى وادي الأردن. وحسب تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة فإن التكاليف الإضافية للنقل التي تنجم عن قيام الفلسطينيين بنقل منتجاتهم الزراعية عبر مسارات تتوخى تحاشي نقاط التفتيش الإسرائيلية الأكثر تسبباً في المشاكل، تصل إلى ١.٩ مليون دولار سنوياً.^{١١} وبالإضافة إلى زيادة تكاليف النقل، يتعين على المزارعين الفلسطينيين أن يدفعوا ثمن المياه التي يتم جلبها في شاحنات، مما يجعل منتجاتهم أعلى كلفة بكثير، وبالتالي أقل قدرة على المنافسة من منتجات مزارعي المستوطنات الإسرائيلية.

كذلك يواجه الفلسطينيون، في شتى أنحاء الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)، سياسات ممنهجة وتمييزية تقيد حريتهم في التنقل، ونفاذهم إلى الأرض، والمياه، والأسواق، وقدرتهم على بناء بنية تحتية تدعم موارد أرزاقهم. هذا فضلاً عن أن العديد من الفلسطينيين يعملون - بعد أن تقطعت بهم سبل كسب الرزق إقليلاً - في مزارع المستوطنات، محرومين من حقوقهم كعمال.

لقد ظل ما يواجهه المزارعون الفلسطينيون من تحديات تنمية، وحرمان من حقوق الإنسان، على تعقيده حتى وقت قريب، بسبب الافتقار لاستثمارات المانحين في وادي الأردن وبقية مناطق المنطقة (ج) بالضفة الغربية. فكما أوضح تقرير رؤساء البعثة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي: "إن مشروع بناء الدولة الفلسطينية محدود جزئياً، من الناحية العملية، في "جزر" متناثرة ومعزولة في المنطقتين "أ" و"ب" [حيث تستطيع السلطة الفلسطينية أن تمارس مهامها]، وسط محيط المنطقة (ج) المتاخم."^{١٢}

وقد أدت الآثار المترامية لقيود الحكومة الإسرائيلية، بالإضافة إلى الافتقار لاستثمارات المانحين والاستثمارات الفلسطينية، إلى وصول مستويات الفقر بين الفلسطينيين الذين يعيشون في وادي الأردن إلى قرابة ضعف مثيلاتها لمن يعيشون منهم في بقية مناطق الضفة الغربية.^{١٣} وعندما يجتمع كل ذلك إلى الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، يجد الكثير من الفلسطينيين أنفسهم مجبرين على ترك منازلهم بحثاً عن عمل، وأمن، وخدمات أساسية.

تدهور في آفاق المستقبل

ما لم يتم التحرك الآن، فهناك مؤشرات قوية على أن الوضع سيزداد تدهوراً. فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في بناء المستوطنات الإسرائيلية، وعنف المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين، وهدم المباني الفلسطينية وغيرها من منشآت مثل الصهاريج، وألواح الطاقة الشمسية وحظائر الحيوانات. وقد قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في كلمة له في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢ إن الحكومة الإسرائيلية قد توقع "اتفاقاً دائماً [مع السلطة الفلسطينية]، فقط لو تضمن بقاء إسرائيل في وادي الأردن..."^{١٤} وكانت الحكومة قد أعلنت قبل ذلك بثمانية شهور، أن مساحة الأراضي الزراعية المخصصة للمستوطنين الإسرائيليين في وادي الأردن ستزيد بأكثر من الضعف.^{١٥} وفي مارس/ آذار ٢٠١٢ وافق البرلمان الإسرائيلي، الكنيسة، على ميزانية تم فيها تخصيص ٢ مليون دولار لمستوطنات إضافية في وادي الأردن ومنطقة بنيامين.^{١٦} كل تلك القرارات تمثل جزءاً من توجه سلبي خطير يتم بموجبه حرمان المجتمعات الفلسطينية في وادي الأردن من الأرض وموارد الرزق، بشكل ممنهج، من أجل الاتساع في المستوطنات.^{١٧}

ويشي العدد الكبير للقيود المفروضة على الفلسطينيين، الذين يعيشون في وادي الأردن وبقية أنحاء الضفة الغربية، واتساع نطاق تلك القيود، بأنها جزء من سياسة منهجية لدفع الفلسطينيين لترك أراضيهم، مع زيادة سيطرة الحكومة الإسرائيلية. لذلك، فما لم تجر تحركات عاجلة لتحويل توجه تلك السياسة إلى الاتجاه المعاكس، وإنهاء السياسات التمييزية القائمة، فسيستمر تقلص مساحة الأرض والموارد المتاحة للفلسطينيين، وستنزع أعداد أكبر منهم بحثاً عن مستقبل يستطيعون العيش فيه. وكما ورد بتقرير رؤساء البعثة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي: "النافذة المتاحة لحل الدولتين تضيق بسرعة... المنطقة (ج) تشمل على موارد طبيعية وأراض لا غنى عنها لمستقبل النمو الديموجرافي والاقتصادي لدولة فلسطينية قابلة للحياة."^{١٨}

التوصيات الرئيسية

على الاتحاد الأوروبي بوصفه أكبر شريك تجاري لإسرائيل وأكبر مانح للفلسطينيين أن:

- يتخطى الكلمات إلى الأفعال العاجلة للضغط على حكومة إسرائيل حتى توقف بناء المستوطنات، وتفي بمسؤولياتها التي نص عليها القانون الدولي، اتساقاً مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٢٠٠٤ حول الآثار القانونية لبناء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي أيده الاتحاد الأوروبي.
- يتخذ خطوات فورية لضمان تطبيق قرارات وتوصيات مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي الصادرة في مايو / أيار ٢٠١٢، ١٩، و تلك الخاصة بتقارير رؤساء البعثة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي حول المنطقة (ج) والقدس الشرقية. ويشمل ذلك ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لنقل سلطة التخطيط الخاصة بالقرى والبلدات الفلسطينية في وادي الأردن وبقية أنحاء المنطقة (ج) إلى السيطرة الفلسطينية، والقيام بتحركات دبلوماسية جماعية حازمة على أعلى مستوى للدفع في اتجاه إنهاء هدم البنية التحتية المدنية الفلسطينية.
- يضغط لتوفير الظروف التي تتيح التطبيق الكامل لاتفاقية الشراكة الفلسطينية الأوروبية، والتي توفر فرصاً حقيقية لنفاذ المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الأوروبية، بما في ذلك الدفع بشكل عاجل لوقف القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة ونقل البضائع.

على المجتمع الدولي والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والدولية أن:

- يدعموا وضع خطة تنمية وطنية فلسطينية شاملة، تشمل على إستراتيجية قوية لوادي الأردن وبقية أنحاء المنطقة (ج)، بالتشاور مع الشعب الفلسطيني، وضمان اتساق كل الاستراتيجيات والمشروعات مع الخطط الوطنية.
- في غياب نظام تخطيط إسرائيلي يسعى للحد من الفقر بين السكان الفلسطينيين، عليهم أن ينشئوا ويدعموا مشروعات التنمية في وادي الأردن وبقية أنحاء المنطقة (ج)، بما في ذلك بناء مدارس جديدة، ومراكز مجتمعية، وعيادات، ومنشآت بلدية، وطرق، وأنظمة ري، وغيرها من مشروعات البنية التحتية. وعلى تلك الهيئات أن تراقب تنفيذ المشروعات عن كثب، وأن تمضي فيها فؤماً، مستندة إلى دعم دبلوماسي وسياسي، حتى وإن لم تحصل على موافقة الإدارة المدنية الإسرائيلية (إلا إذا كان الرفض الإسرائيلي قائماً على اعتبارات أمنية مشروعة بموجب القانون الدولي)، وذلك اتساقاً مع مسودة توصيات تقرير رؤساء البعثة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي عن المنطقة (ج). ٢٠.

على السلطة الفلسطينية أن:

- تضع وتنفذ خطة تنمية وطنية تشاورية وشاملة، تحدد أولويات الاحتياجات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك وادي الأردن وبقية أنحاء المنطقة (ج).
- تدعم المزارعين الفلسطينيين في وادي الأردن حتى يستطيعوا الحفاظ على موارد رزقهم والبقاء في أراضيهم، وذلك من خلال إعطاء الأولوية لتوفير المياه، والأعلاف، والمأوى في حالة وقوع عمليات إزالة، وتوفير الدعم المستدام للمزارعين والرعاة الفلسطينيين.
- في غياب نظام تخطيط إسرائيلي يدعم التنمية الفلسطينية، عليها أن تتفق على موقف مشترك قوي وتبناه، فيما يتعلق بالتصاريح الإسرائيلية، وذلك من أجل دعم مشروعات التنمية الفلسطينية في وادي الأردن والأنحاء الأخرى من المنطقة (ج)، حتى وإن لم تكن قد حصلت على موافقة الإدارة المدنية الإسرائيلية (إلا إذا كان الرفض الإسرائيلي قائماً على اعتبارات أمنية حقيقية مشروعة في ظل القانون الدولي).

على الحكومة الإسرائيلية أن:

- توقف فوراً بناء المستوطنات في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية)، وتانسحب من أي بنية تحتية

قائمة للمستوطنات، اتساقاً مع توصيات الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٢٠٠٤.

- **تعكس توجه السياسات والممارسات غير المشروعة في ظل القانون الدولي، والتي تضر بموارد أرزاق المدنيين الفلسطينيين.** ويشمل ذلك تسليم سلطات التخطيط الخاصة بالقرى والبلدات الفلسطينية في وادي الأردن وجميع أنحاء المنطقة (ج) إلى السيطرة الفلسطينية، والتوقف الفوري عن مصادرة الأراضي والموارد الفلسطينية، وإنهاء القيود المفروضة على نفاذ الفلسطينيين وتنقلهم، ووقف إزالة البنية التحتية المدنية.
- **تضمن حماية السكان الفلسطينيين، بما في ذلك تطبيق حكم القانون دون تمييز أو استثناء فيما يتعلق بالعنف الذي يرتكبه المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم وموارد أرزاقهم.**

١. مقدمة

اجتمع توسع الحكومة الإسرائيلية في بناء المستوطنات وهدم البنية التحتية المدنية الفلسطينية، وكلاهما انتهاك للقانون الدولي، إلى الكم الهائل من القوانين والسياسات التمييزية القائمة منذ فترة طويلة، لتلقي بآثار شديدة السوء على المجتمعات الفلسطينية التي تعيش في وادي الأردن، فتسجنهم في الفقر، فضلاً عما تنطوي عليه من انتهاك واسع لحقوق الإنسان. وتوشك الخطط الجديدة، بزيادة حجم المستوطنات في وادي الأردن (انظر القسم التالي) إلى أكثر من الضعف، أن تؤدي تماماً بمرور أرواق الفلسطينيين، التي صارت بالفعل على حافة الهاوية.

كانت اتفاقيات أوسلو الموقعة في ١٩٩٣ و ١٩٩٥ (الأخيرة عرفت باسم أوسلو ٢) تهدف إلى تقسيم الضفة الغربية مؤقتاً إلى ثلاث مناطق إدارية، (أ)، و(ب)، و(ج). كمقدمة لإنشاء الدولة الكاملة. تخضع المنطقة (أ) مدنياً وعسكرياً للسلطة الفلسطينية بشكل كامل، وتشمل معظم البلدات الرئيسية، بما فيها رام الله وأريحا. والمنطقة (ب)، تسيطر فيها السلطة الفلسطينية على الخدمات المدنية، مثل التخطيط، ولكنها تخضع للسيطرة الأمنية المشتركة مع الجيش الإسرائيلي. أما المنطقة (ج)، وهي المساحة الإدارية الأكبر بالضفة الغربية، فتقع تحت السيطرة المدنية والعسكرية الكاملة للحكومة الإسرائيلية.^{٢٢}

يركز هذا التقرير على وادي الأردن، ولكنه يشير أيضاً إلى مصطلح "المنطقة ج" لأن أكثر من ٩٠ بالمائة من وادي الأردن مصنّف ضمن تلك المنطقة، والمشاكل التي سيرد وصفها لاحقاً، ليست سوى أمثلة للسياسات والممارسات الأوسع التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية، والتي تصوغ حياة وموارد رزق مئات الآلاف من الفلسطينيين، الذين يعيشون في معظم مناطق الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. كذلك فإن البيانات غير المجمعة عن وادي الأردن غير متوفرة في كل الحالات، ولكننا أردنا المعلومات الدقيقة عن وادي الأردن حيثما أمكن ذلك.

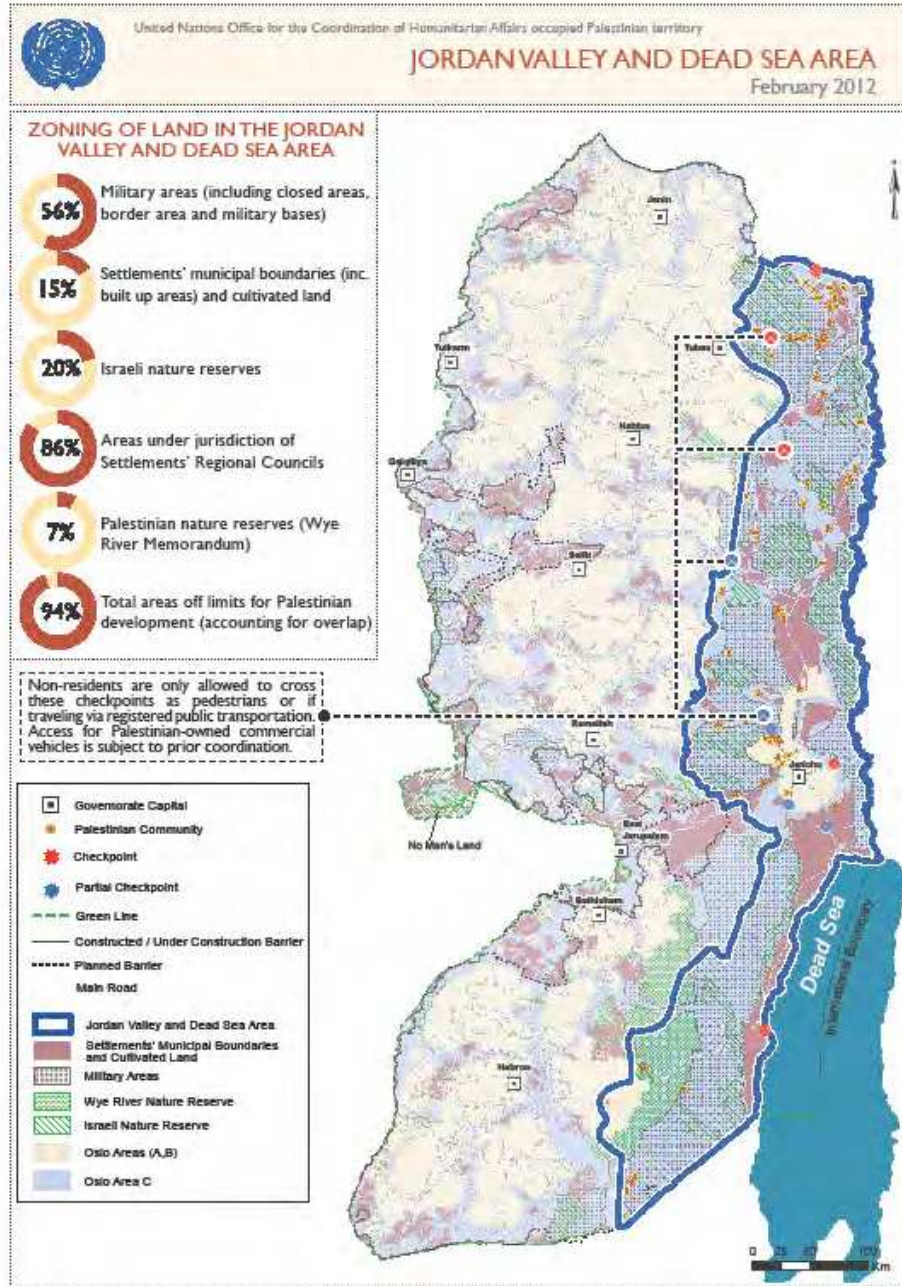
يناقش القسم الثاني من هذا التقرير سيطرة الحكومة الإسرائيلية على عنصرين من العناصر الحيوية لموارد الرزق الزراعية للفلسطينيين، وهما الأرض والمياه. بعد ذلك ينتقل إلى وصف ما نجم عن السياسات الإسرائيلية من هدم للمنازل والبنية التحتية للفلسطينيين، مما أجبر العديد من العائلات على النزوح إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية. كذلك ينظر التقرير في عواقب عنف المستوطنين الإسرائيليين، وتقييد حرية حركة الناس والبضائع، وينظر في الظروف الاستغلالية التي تعمل في ظلها العمالة في مزارع المستوطنات. ويتوفر القسم الأخير من التقرير على توصيات للحكومة الإسرائيلية، والسلطة الفلسطينية، وصناع السياسة الدوليين. ومع ترحيب منظمة أوكسفام بالتصريحات الأخيرة، غير المسبوقة، التي صدرت عن مجلس الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي في ١٤ مايو / أيار ٢٠١٢ (قرارات المجلس حول عملية السلام بالشرق الأوسط)، فإن تلك التصريحات يجب أن تُترجم، وبشكل عاجل، إلى أفعال حازمة.

عملت منظمة أوكسفام في وادي الأردن لأكثر من ٢٠ سنة، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة لأكثر من ٥٠ سنة. كانت المنظمة شاهد عيان على الأثر اليومي للاتساع بالمستوطنات، وتقييد البناء، والإزالات على المجتمعات الفلسطينية في وادي الأردن وشتى أنحاء المنطقة (ج). تقر منظمة أوكسفام بالحاجة إلى حل عادل ودائم للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وتدين العنف من جميع الأطراف. يعتمد هذا التقرير على التجربة الثرية لمنظمة أوكسفام، كما يستند إلى أدبيات ثانوية ومقابلات مع منظمات المجتمع المدني العاملة في إسرائيل والضفة الغربية، ومسؤولين حكوميين، وفلسطينيين يعيشون في وادي الأردن، وكذلك على وثائق حكومية إسرائيلية. ورغم أن منظمة أوكسفام قامت بالفعل بإجراء مقابلات مع مستوطنين، إلا أن طلبها إجراء مقابلات قوبل بالرفض في العديد من الحالات. بالإضافة إلى ذلك، تم إرسال خطابات مؤرخة ١ مايو / أيار ٢٠١٢ إلى أربع وزارات إسرائيلية طلباً لمعلومات إضافية وللتحقق من الأرقام المستخدمة. وحتى ٢٢ يونيو/ حزيران لم تكن منظمة أوكسفام قد تلقت ردوداً.

"للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة (ج) أهمية حيوية بالنسبة لدولة فلسطينية قابلة للحياة في المستقبل، حيث تشكل تلك المنطقة احتياطي الأرض الرئيسي لتلك الدولة. يدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل للوفاء بالتزاماتها تجاه ظروف معيشة السكان الفلسطينيين في المنطقة (ج)، بما في ذلك تسريع وتيرة الموافقة على الخطط الفلسطينية الرئيسية، ووقف النقل القسري للسكان وهدم مساكن الفلسطينيين وبنيتهم التحتية، وتبسيط الإجراءات الإدارية اللازمة للحصول على تصاريح بناء، وضمان نفاذهم للمياه، ومعالجة احتياجاتهم الإنسانية."

قرارات مجلس الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي، ١٤ مايو / أيار ٢٠١٢.^{١١}

خريطة ١: الأراضي المتاحة للفلسطينيين استغلالها وتنميتها في الضفة الغربية ووادي الأردن.



المصدر: خريطة وفرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، فبراير/ شباط ٢٠١٢٠

١. صراع السيطرة على الموارد

نفاذ غير متساوٍ للأرض

على الرغم من القلة النسبية لعدد سكان المستوطنات الإسرائيلية في وادي الأردن، فإن ٨٦ بالمائة^{٢٣} من الأراضي هناك تقع تحت ولاية "مجالس المناطق" للمستوطنات.^{٢٤} ومع ما شهدته المستوطنات من اتساع، تفصلت فرص التنمية الاقتصادية بين المجتمعات الفلسطينية.

انتهجت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، منذ ١٩٦٧، أساليب مختلفة لنزع ملكية الأراضي الفلسطينية في وادي الأردن (وشتى أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة). وقد شملت وسائل المصادرة وضع اليد على الأرض أو الاستحواذ عليها لأغراض عسكرية، والاستيلاء على ما يعتبر "ملكية غائب"،^{٢٥} ونزع ملكية الأرض للمنفعة العامة، مثل المحميات الطبيعية، ومصادرة الأراضي التي "لم تتم زراعتها" لثلاث سنوات، وتسجيل الأرض بوصفها "أرض دولة".^{٢٦} وقد كان لتلك الخسارة للأراضي، فضلاً عن المصادرة المستمرة للمعدات الزراعية وغيرها من معدات، نتائج خطيرة على موارد رزق المزارعين الفلسطينيين. فقد رأى الرعاة البدو، على سبيل المثال، قطعانهم تتناقص بشكل كبير مع مصادرة مناطق الرعي (انظر إطار ١). وذلك على الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية، بوصفها سلطة احتلال، لا يحق لها، بموجب القانون الدولي، أن تستغل موارد الأراضي التي تحتلها لفائدة سكانها المدنيين، وأن يقيد استغلالها، وبصرامة، بالأعمال التي تفرضها الضرورة العسكرية فقط.^{٢٧}

نحو ثلثي الجمهور الإسرائيلي (٦٤ بالمائة) لا يعون أن وادي الأردن جزء من الأراضي المحتلة.^{٢٨} هذا الاعتقاد الخاطئ لدى الجمهور الإسرائيلي بأن وادي الأردن ملك لدولة إسرائيل ويسكن معظمه مواطنون إسرائيليون، هو الذي يفسر قبولهم المستمر لمواقف الحكومة الإسرائيلية في تلك المنطقة.^{٢٩}

لقد تسارع وضع اليد على الأراضي، وإعادة تخصيصها، في وادي الأردن خلال السنوات الأخيرة. ففي مايو / أيار ٢٠١١، سعت الحكومة الإسرائيلية لزيادة الأراضي المخصصة للزراعة المتاحة للمستوطنات المدنية في وادي الأردن بنسبة ١٣٠ بالمائة، ومخصصاتها من المياه بنسبة ٢٠ بالمائة.^{٣٠} وقد أكد ديفيد الحياني،^{٣١} رئيس مجلس منطقة وادي الأردن، التي تتولى الحكم المحلي لعدد من المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة أن "الموافقة على البرنامج [برنامج التوسع] سوف تغير وجه وادي الأردن بشكل كامل، وتجذب الأبناء والعائلات العائدين من خارج المنطقة. وعلى الرغم من أن السحابة السياسية لا تزال تخيم على المنطقة، فإن تلك هي الوسيلة لجذب سكان".

على الرغم من أن هذا البرنامج ينطوي على نزع ملكية أراض، غير متاح للفلسطينيين أصلاً استخدامها أو تنميتها (لأنها تم اعتبارها محميات طبيعية أو مناطق عسكرية)، فإنه سيخلق "واقع على الأرض"، يزيد من ترسيخ حرمان المزارعين الفلسطينيين من زراعة هذه الأرض.

الزراعة في وادي الأردن رائعة. ستون بالمائة من إنتاج التمر في إسرائيل يأتي من وادي الأردن، و٤٠ بالمائة من صادرات التمر في العالم تأتي من الوادي. لذلك، فإن تنمية وترويج وادي الأردن ومنتجاته الزراعية هما مهمتنا الوطنية،"

دافيد الحياني، رئيس مجلس منطقة [مستوطنات إسرائيلية] وادي الأردن، ٤ مايو / أيار ٢٠١٢



قرية خان الأحمر واحدة من ٢٠ مجتمعاً بدوياً يواجه تهديدات نزوح وشبكة. سد النفاذ إلى القرية من جميع الجهات، حيث أحاطت بها مستوطنة والطريق الرئيسي السريع الذي يجري بين القدس ووادي الأردن، لتيسير السفر والسياحة من إسرائيل إلى البحر الميت. © سايمون راولس/ منظمة أوكسفام

خان الأحمر قرية بدوية فلسطينية تقع على بعد ١٠ كم. إلى الشرق من القدس، على الطريق إلى أريحا. ١٠٠ بدوي من الجهالين الذين يعيشون في خيام وأكوخ، لاجئون نزحت عائلاتهم من صحراء النقب سنة ١٩٤٨ أو في خمسينيات القرن الماضي.

سنة ١٩٧٥ صادر الجيش الإسرائيلي جرارات البدو، وجزءاً من الأراضي التي كانوا يستخدمونها. وأقيمت مستعمرة كفار أدميم، التي يسكنها الآن نحو ٢٥٠٠ إسرائيلي، على هذه الأرض. وقد أدى إنشاء المستعمرة الإسرائيلية أيضاً إلى حرمان أهل خان الأحمر من المناطق التي كانوا يرعون فيها أغنامهم (نحو ١٨ كم مربع من الأرض في المنطقة المعروفة باسم وادي قلت)، حيث لم يعودوا قادرين على النفاذ سوى لنحو ٦٠٠ متر مربع فقط.

يوضح عيد أبو هاميس، أحد أبناء هذا المجتمع الفلسطيني، كيف أثرت مصادرة السلطات الإسرائيلية للأراضي على موارد رزق الناس. فقد توقفت القرية عن زراعة القمح، والحمص، والشعير، والعدس، وأجبر العديد من القرويين على بيع العديد من حيواناتهم، فلم يعد بأيديهم الآن سوى ٤٠ خروفاً وعنزة، وجملاً واحداً، وأغلقت الكشك الخاص بهم في سوق المدينة القديمة بالقدس الشرقية، ولم يعودوا يبيعون في بيت لحم، إذ لم يعد بمقدورهم تحمل تكاليف النقل.

نفاذ غير متساوٍ للمياه

على الرغم من أن وادي الأردن يحتوي على ثلث موارد المياه الجوفية بالضفة الغربية، إلا أن التقسيم غير العادل للمياه، بموجب اتفاقية أوسلو المؤقتة (المعروفة أيضاً باسم "أوسلو ٢")، خصص للإسرائيليين أربعة أضعاف ما يحصل عليه الفلسطينيون من الخزان الجوفي الجبلي المشترك.^{٣٢} هذا النفاذ غير المتساوي للمياه وفر رياً جيداً وازدهاراً لمزارع المستوطنات الإسرائيلية، بينما جعل اعتماد المزارعين والمجتمعات الفلسطينية كبيراً على المياه التي تجلبها الشاحنات، والتي يتعين عليهم شراؤها.

تصل تكلفة المياه التي تجلبها الشاحنات خمسة أضعاف تكلفة المياه الواردة من مورد منتظم، وذلك بسبب تكاليف النقل في الأساس.^{٣٣} هذا بالإضافة إلى أن القيود المفروضة على تصاريح البناء تؤدي إلى تعرض صهاريج المياه، التي يستخدمها المزارعون الفلسطينيون لجمع مياه الأمطار، للإزالة بشكل متكرر من قِبل السلطات الإسرائيلية، مما يزيد من تقييد قدرتهم على زراعة المحاصيل. هذا فضلاً عن أن التكلفة العالية للمياه المجلوبة بالشاحنات تحذر في مكاسب المزارعين والرعاة الفلسطينيين، وتقلص قدرتهم على الوفاء بالاحتياجات الأساسية مثل الطعام، والرعاية الصحية، وتعليم الأبناء.

كان نهر الأردن، في الماضي، مصدر المياه الرئيسي بوادي الأردن، ولكن قامت السلطات الإسرائيلية بتحويل مجراه، وكذلك فعلت الأردن، ولبنان، وسوريا. ونتيجة لذلك، "فبعد أن كان ما يتدفق من نهر الأردن نحو وادي

"أنا لست سياسياً، ولكننا هنا لأن حكومة إسرائيل قررت ذلك."

دافيد الحياتي، رئيس مجلس منطقة [مستوطنات إسرائيلية] وادي الأردن، ٤ مايو / أيار ٢٠١٢

الأردن يبلغ ١٢٥٠ مليون متر مكعب، حسب تقارير الأمم المتحدة سنة ١٩٥٣، تقلصت تلك الكمية إلى مجرى هزيل من المياه عالية الملوحة شديدة التلوث بمياه الصرف.^{٣٤} وقد نجم عن ذلك أن المناطق التي لا تُروى أصبحت عرضة للتصحّر والتدهور البيئي (انظر إطار ٢).

وحسب تقارير منظمة بتسليم، وهي منظمة غير حكومية إسرائيلية، فإن ٦٩ بالمائة من المياه التي تسحبها شركة المياه الوطنية الإسرائيلية ميكوروت، في الضفة الغربية تأتي من آبار تم حفرها في وادي الأردن. تخدم تلك الآبار، في المقام الأول، المستوطنات الإسرائيلية ومنتجاتها الزراعية المستهلكة للمياه بكثافة.^{٣٥} سنة ١٩٦٧ كان هناك ٢٠٩ آبار فلسطينية عاملة في وادي الأردن، أصبحت اليوم ٨٩ فقط.^{٣٦} ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى القيود الإسرائيلية المفروضة على تطوير الآبار وموارد المياه الفلسطينية.^{٣٧} كذلك يسحب الإسرائيليون ثلاثة أضعاف المياه التي يسحبها الفلسطينيون من آبار وادي الأردن،^{٣٨} ويمنع الفلسطينيون من الحصول على تصاريح لحفر آبار جديدة.^{٣٩}

إطار 2: إغلاق الصنابير في العوجة



مزارع فلسطيني يحصد الشعير. في غياب نفاذ مناسب للمياه، يلجأ معظم المزارعين الفلسطينيين لزراعة الحبوب التي تُروى بمياه الأمطار. © سايمون راولس/ منظمة أوكسفام

العوجة مجتمع زراعي فلسطيني في وادي الأردن. يقول سليمان رومانين، رئيس المجلس المحلي للعوجة: " أصبحت العوجة الآن شبه صحراء، بعد أن كانت من أغنى الأماكن في الموارد المائية. لم تسقط أمطار طيلة السنوات الخمس أو الست الماضية، فجفت الآبار. في الماضي، كانت الآبار تجف في الصيف فقط، ولكنها الآن بلا ماء طوال السنة. بل إننا لا نستطيع الوصول إلى عين الماء لأن الإسرائيليين أغلقوا المنطقة."

قبل 20 سنة كانت العوجة منطقة زراعية مزدهرة توفر الفواكه والخضراوات لأسواق تتخطى الضفة الغربية. ولكن عندما بدأت ثلاث مستوطنات إسرائيلية تتوسع حول أراضي هذا المجتمع، وجد المزارعون الفلسطينيون مورد مائهم الرئيسي، عين العوجة (الذي كان فائض ماؤها يصل إلى 9 متر مكعب سنوياً) قد بدأ يجف.

بالإضافة إلى السياسات التمييزية التي تقيد النفاذ إلى الأرض والمياه، يُقيد أيضاً نفاذ المزارعين الفلسطينيين للمدخلات الزراعية، مثل الأسمدة والمعدات الزراعية. فعلى سبيل المثال، يمنع على الفلسطينيين استخدام نترات البوتاسيوم،^{٤٠} والذي يحسن نوعية الفواكه. وفي المقابل، يستطيع المستوطنون الإسرائيليون أن ينقلوا، بكل حرية، الأسمدة إلى وادي الأردن. وتجدر الإشارة إلى أن المخصبات الأخرى أعلى كلفة، بل ولها آثار سلبية طويلة الأجل على البيئة وخصوبة التربة.^{٤١} وحسب وزارة الزراعة الفلسطينية، فإن الخسارة الإنتاجية الإجمالية في وادي الأردن، نتيجة تلك التدابير، تصل إلى نحو ٣٠ بالمائة.^{٤٢}

ميزة غير عادلة

افتقاد النفاذ إلى الأرض والمياه، والمدخلات الزراعية يحرم النشاط الزراعي الفلسطيني في وادي الأردن من استغلال كامل طاقاته، ليظل في معظمه صغير المساحات، غير مربح إلى حد بعيد.^{٤٤} وهو ما يلقي بتبعات خطيرة على الفقر والتنمية الاجتماعية، لأنه يجعل موارد أرزاق الفلسطينيين غير مجدية، بشكل متزايد. وقد جاء في تقرير رؤساء البعثة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي عن المنطقة (ج) أن " أعضاء لجنة الاتصال [مجموعة المانحين] والرباعية يقررون بأن التنمية الفلسطينية للأرض والموارد في المنطقة (ج) أمر أساسي بالنسبة للنمو الاقتصادي المستدام وبناء الدولة الفلسطينية".^{٤٥}

هذا النفاذ غير المتساوي لموارد الإنتاج جعل سلسلة التوريد الفلسطينية غير قابلة للاعتماد عليها، وأوجد اعتمادية للمزارعين والرعاة على الشركات الإسرائيلية في العديد من المنتجات الزراعية. كذلك فإن غياب البدائل يمنح الشركات الإسرائيلية احتكاراً للسوق، يتيح لها فرض الأسعار والنوعيات التي تريدها. وبينما تشهد أسعار المدخلات المتاحة، عادةً، ارتفاعاً، انخفضت أسعار بيع المنتجات المحلية، وهو ما يعني عدم قدرة المزارعين الفلسطينيين على منافسة مزارعي المستوطنات الإسرائيليين، الذين يتمتعون بدعم كبير، وبأساليب زراعة حديثة. وقد قال سليمان رومانين، رئيس المجلس المحلي بمجتمع العوجة الفلسطيني لمنظمة أوكسفام: "كل شيء، لمن يعيشون على الزراعة، مرتفع الثمن: المياه، والبذور، والأسمدة. ندفع الكثير، ولكننا نبيع منتجاتنا بسعر منخفض. لم تعد الزراعة مربحة".^{٤٦}

هناك حاجة عاجلة لاستثمار المانحين في وادي الأردن وبقية أنحاء المنطقة (ج)، إن أريد لها أن تستغل كل إمكاناتها التنموية، وتوفر نمواً مستداماً للفلسطينيين في جميع أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. على أن ذلك يجب أن يتوازى مع تحول السياسات الحكومية الإسرائيلية الحالية إلى الاتجاه المعاكس، ومع خلق خطة تنمية وطنية فلسطينية قوية، قائمة على التشاور مع المجتمعات المحلية.

هناك العديد من النماذج التي يمكن احتذاؤها لتنمية وادي الأردن. ومن تلك النماذج، التنمية الزراعية التي تحققت على الشاطئ الشرقي من نهر الأردن، في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث يتم ري أراض زراعية يعتمد عليها ما يصل إلى ١٥٠,٠٠٠ نسمة.^{٤٧}

"جهودنا التي لا تتوقف للتنمية المنطقة المعروفة باسم المنطقة (ج)، وكل بوصة من وطننا، تهدف في الأساس إلى الاستفادة من مواردنا، ومواردنا المائية بشكل أساسي... لن نوقفنا تصنيفات جائزة وأسماء... هذه أرضنا وحققنا الطبيعي هو أن ننمي هذه المنطقة ونخدم شعبنا الذي يعيش هنا:"

سلام فياض، رئيس الوزراء الفلسطيني، ٢ أبريل/ نيسان ٢٠١٢.

٢. موارد رزق على حافة الهاوية

تنتهك السياسات والممارسات الإسرائيلية الحالية في وادي الأردن، وبقيّة أنحاء المنطقة (ج)، حقوق الإنسان، وتقوض وجود المجتمعات الفلسطينية وتنميتها. فعمليات الهدم، والنزوح القسري، والتعرض لعنف المستوطنين، كلها جزء من الواقع اليومي الذي تواجهه المجتمعات الفلسطينية في وادي الأردن، وشتى أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. كل ذلك، فضلاً عن المصادرة الممنهجة للأراضي والموارد، التي فصلنا فيها القول فيما سبق، مما جعل الكثير من الفلسطينيين في المنطقة (ج)، أمام خيار من اثنين: إما الانتقال إلى أماكن أخرى في الضفة الغربية، مع عائلاتهم أو بدونها، وإما العمل في مزارع المستوطنين، تحت ظروف عمل استغلالية في كثير من الأحيان.

النزوح نتيجة توسع المستوطنات

في أواخر 2011، تواترت أنباء، على نطاق واسع، عن تخطيط الحكومة الإسرائيلية لإعادة توطين 2300 فلسطيني يعيشون في المنطقة (ج)، قسرياً، في موقع قريب لمصب القمامة البلدي.^{٤٨} وفي أوائل 2012 تم إرسال إنذارات بالإزالة، و"وقف العمل"، وبعض المصادرات إلى 20 مجتمعاً فلسطينياً. ويُعتقد أن عمليات الإزالة الوشيكة مرتبطة بالتوسع المخطط له، لمستوطنة معالي أدميم الإسرائيلية^{٤٩} (والتي يقع جزء من منطقتها البلدية داخل وادي الأردن).^{٥٠} من المقرر أن يتم إنشاء 4000 وحدة استيطانية إسرائيلية على أراضي المجتمعات الفلسطينية هناك.^{٥١}

لنزوح المجتمعات الفلسطينية آثار هائلة، عادةً ما تزيد وطأتها، على نحو غير متناسب، على النساء والأطفال، الذين يفقدون أمان البيت والنفاد لخدمات مثل المدارس. وفي غياب النفاذ للأرض والموارد المائية، التي يعتمد عليها الكثيرون في أرزاقهم، توشك المجتمعات البدوية الفلسطينية التي تعيش في وادي الأردن وبقيّة أنحاء المنطقة (ج) أن تقع في براثن البطالة والفقر، فضلاً عن اضطرابها للتخلي عن أسلوب حياتها التقليدي.

النزوح نتيجة عمليات الإزالة

القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على تقسيم الأراضي، والتخطيط، والبناء، دعماً وحمايةً للمستوطنات، تمنع المجتمعات الفلسطينية من تطوير بنية تحتية حيوية، ومن النفاذ إلى الخدمات الأساسية مثل المياه، والكهرباء، والمدارس، والعيادات الصحية. وقد بلغت المساحة التي خططت الإدارة المدنية الإسرائيلية إتاحتها للتنمية الفلسطينية أقل من ١ بالمائة من مساحة المنطقة (ج)؛ فضلاً عن أن ٩٤ بالمائة من تصاريح البناء قد تم رفضها في السنوات الأخيرة.^{٥٢}

وقد أدى ذلك إلى عمليات إزالة واسعة النطاق لمنشآت مدنية فلسطينية بنيت دون الحصول على تصاريح – كل شيء، من صهاريج تخزين مياه الأمطار إلى دورات المياه^{٥٣}. وفي ٢٠١١ أجريت أكثر من ٢٠٠ عملية إزالة لمنشآت فلسطينية في وادي الأردن، شملت مساكن (انظر إطار ٣)، مما نجم عنه نزوح ٤٣٠ فرداً.^{٥٤} وحتى منتصف يونيو/ حزيران ٢٠١٢، كانت قد تمت إزالة ٣٣٠ منشأة فلسطينية في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦٠ بالمائة عن المتوسط الشهري في ٢٠١٠.^{٥٥} وقد أورد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة أن أكثر من ٦٠ بالمائة من المنشآت الفلسطينية، التي تمت إزالتها، كانت تقع بالقرب من، أو داخل، مناطق خصصت لمستوطنات.^{٥٦}

"سوف يستمر الاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم المالي للتنمية الفلسطينية في المنطقة (ج)، ويتوقع أن تتم حماية مثل تلك الاستثمارات، لاستخدامها في المستقبل. وسوف ينخرط الاتحاد الأوروبي مع الحكومة الإسرائيلية للتوصل إلى آليات محسنة لتنفيذ المشروعات التي يمولها المانحون، لصالح السكان الفلسطينيين في المنطقة (ج)."

قرارات مجلس الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي، ١٤ مايو / أيار ٢٠١٢.



عائلة فلسطينية تبحث عن متعلقاتها بين بقايا بيتها الذي أزالته حكومة إسرائيل أربع مرات في عام واحد. في كل مرة كان يزال، كانوا يعيدون بناءه باستخدام مواد بسيطة، معظمها من البلاستيك والألواح المعدنية © سايمون راوليس/ منظمة أوكسفام

الفريسية، مجتمع رعي فلسطيني في شمالي وادي الأردن، وهو معرض للخطر. ففي ١٩ يوليو / تموز ٢٠١٠، أزال الجيش الإسرائيلي ٢٦ خيمة سكنية، ليعيش ١٠٧ إنسان، من بينهم ٥٢ طفلاً بلا مأوى.^{٥٨} كذلك قام الجيش بتدمير ٢٢ حظيرة حيوانات، و٧ أفران، و٨ مطابخ، و١٠ حمامات، وظلة تستخدم لتخزين المعدات الزراعية؛ فضلاً عن تدمير ٤ خزانات مياه، وكميات كبيرة من القمح والأعلاف التي كانت لديهم للاستخدام الأدمي والحيواني.

يشرح علي زهدي، وهو راعٍ من الفريسية، الصعوبات التي واجهها القرويون، بينما كانت مستوطنة روتم الإسرائيلية القريبة تشهد ازدهاراً، بقوله: "كل مرة يأتي الجيش ويهدم المساكن وحظائر الحيوانات هنا كنا نعيد بناءها، ولكنهم كانوا يأتون ويهدموننا مرة أخرى. حياتنا هي الماعز والخراف، وبدون هذا المورد للدخل نفقد حياتنا."^{٥٩} في ١٣ مارس/ آذار أزال الجيش الإسرائيلي ١١ منشأة أخرى، من بينها ٥ خيام سكنية.^{٦٠}

حسب الآراء القانونية الأخيرة، فإن نظام التصاريح الإسرائيلي الحالي في المنطقة (ج) يمثل انتهاكاً للقانون الدولي.^{٦١} هذا فضلاً عن أنه يشكل عقبة حقيقية أمام المبادرات الإنسانية والتنمية الممولة من مانحين دوليين، والتي تسعى للحد من الفقر بين السكان الفلسطينيين. خلال ٢٠١١، والأشهر الستة الأولى من ٢٠١٢، تمت إزالة ٦٢ منشأة على الأقل، كانت مقامة في المنطقة (ج)، وبعضها في وادي الأردن، بتمويل من مانحين أوروبيين. شملت تلك المنشآت صهاريج مياه، ومأوي حيوانات، ومنشآت زراعية وسكنية. وهناك أيضاً ١١٠ منشأة أخرى أقيمت بتمويل من مانحين أوروبيين مهددة بالإزالة بعد أن تلقت أوامر إزالة أو "وقف عمل" من السلطات الإسرائيلية.^{٦٢}

لقد أسهمت عمليات الإزالة في نزوح ٥٣٦ فرداً على الأقل، أكثر من نصفهم من الأطفال، في الأشهر الستة الأولى من ٢٠١٢؛ وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٨٧ بالمائة مقارنة بـ ٢٠١٠.^{٦٣}

يتعين على الحكومات الأوروبية، تمثيلاً مع تقرير رؤساء البعثة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي عن المنطقة (ج)، أن يضغطوا بشكل عاجل على الحكومة الإسرائيلية حتى تنقل سلطات التخطيط المتعلقة بالقرى والبلدات الفلسطينية في المنطقة (ج) إلى السيطرة الفلسطينية. كذلك يتعين على الحكومات الأوروبية أن تقوم بتحركات دبلوماسية جماعية حازمة على أعلى مستوى، للدفع في اتجاه إنهاء هدم البنية التحتية المدنية الفلسطينية، غير المشروع بموجب القانون الدولي الإنساني.

عنف المستوطنين

إن الوجود غير المشروع للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو مصدر التوتر، الذي كثيراً ما يقود إلى العنف.

"حسب السلطات الإسرائيلية، تتم عمليات الإزالة لأن المنشآت تفقر إلى تصاريح البناء اللازمة. أما على أرض الواقع، فهناك شبه استحالة في أن يحصل أي فلسطيني على تصريح. نظام تخصيص المناطق والتخطيط الذي تطبقه إسرائيل في المنطقة (ج) والقدس الشرقية يقيد النمو والتنمية للفلسطينيين، بينما يوفر معاملة تفضيلية للمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية."

UN OCHA (2012)
'Demolitions and Forced
Displacement in the
Occupied West Bank'

فعلى الرغم من أن عدد الحوادث التي تقع في وادي الأردن يعتبر منخفضاً نسبياً في الوقت الحالي، إلا أن الفلسطينيين الذين يعيشون في أماكن متاخمة للمستوطنات، المنتشرة في شتى أنحاء الضفة الغربية، يقعون ضحية لعدد متزايد من الهجمات العنيفة التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون. ففي ٢٠١١ لقي ٣ فلسطينيين مصرعهم، وأصيب ١٨٣ آخرون، كما دُمرت نحو ١٠,٠٠٠ شجرة يملكها فلسطينيون. وقد سجلت بتسليم ومنظمات حقوق إنسان إسرائيلية أخرى، أعمال عنف أخرى ضد المدنيين الفلسطينيين، شملت إلقاء حجارة، وقطع طرق، وإحراق حقول، وإلحاق أضرار أخرى بالمتعلقات. وحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة تم تسجيل ٣٧٩ حادثة في ٢٠١١ - بزيادة ٣٢ بالمائة عن العام السابق، وبارتفاع ١٤٤ بالمائة على الأقل، مقارنة بعام ٢٠٠٩.^{٦٤} ولا تشمل تلك الحوادث ما ارتكبه جنود إسرائيليون من عنف.^{٦٥} كذلك وقع على المستوطنين عنف خطير من قِبَل الفلسطينيين، أسفر عن ٨ وفيات و٣٧ إصابة بين المستوطنين في ٢٠١١.^{٦٦}

تمر أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون دون أي عقاب تقريباً. وقد أوردت منظمة يش دين الحقوقية الإسرائيلية مؤخراً أن ٩١ بالمائة من حالات عنف المستوطنين التي سجلها فلسطينيون لدى الشرطة الإسرائيلية أغلقت محاضرها دون توجيه اتهام، و٨٤ بالمائة منها أغلقت لأخطاء في التحقيق.^{٦٧}

تشعر منظمة أوكسفام بقلق عميق من كل أعمال العنف ضد المدنيين، أياً كان فاعلها، وتدينها. من الضروري أن يتابع الاتحاد الأوروبي أحداث العنف التي يرتكبها مستوطنون أو فلسطينيون في وادي الأردن وفي بقية أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك بأن يمضي إلى ما هو أبعد من الكلمات، التي عبر عنها مجلس الشؤون الخارجية بالاتحاد في مايو/ أيار ٢٠١٢، والتي اشتملت على العبارة التالية: "ييدي الاتحاد الأوروبي قلقه العميق تجاه تطرف المستوطنين وتحريضهم في الضفة الغربية. ويدين الاتحاد الأوروبي العنف المستمر للمستوطنين، والاستفزات المتعمدة تجاه المدنيين الفلسطينيين، ويدعو الحكومة الإسرائيلية لتقديم مقترفيه للعدالة، والوفاء بالتزاماتها في ظل القانون الدولي".^{٦٨}

قيود على حرية تنقل الأفراد والبضائع

حسب تقارير الأمم المتحدة، يوجد حالياً أكثر من ٥٠٠ نقطة تفتيش داخلية وغيرها من العوائق المادية أمام حركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية. وقد وجدت كلها أساساً لحماية المستوطنين الإسرائيليين وتسهيل حركتهم.^{٦٩} نتج عن ذلك أن أصبح الفلسطينيون الذين يعيشون في وادي الأردن، مقطوعين، بالضرورة، عن بقية أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما أثر بالسلب على حقوقهم وموارد أرزاقهم.

النفوذ إلى الأسواق في الأراضي الفلسطينية المحتلة

يعتمد الفلسطينيون الذين يعيشون في وادي الأردن، بشكل أساسي، على الدخل الذي يجنونه من بيع منتجاتهم في الأسواق المحلية. وبالتالي، فقدرتهم على كسب ما يكفي للوفاء باحتياجاتهم المعيشية يتأثر بشكل مباشر بالقيود المفروضة على حركة البضائع والأفراد في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويعد وادي الأردن من أكثر مناطق الضفة الغربية خضوعاً للقيود المفروضة على النفاذ. فهو شبه مقطوع بالكامل عن العديد من المدن الفلسطينية، بسبب نقاط التفتيش، وحواجز الطرق، وعشرات الكيلومترات من الخنادق والجدران الترابية.^{٧٠} بالإضافة إلى المناطق العسكرية، تقيد المحميات الطبيعية الواسعة أيضاً من قدرة الفلسطينيين على النفاذ إلى أراضيهم الزراعية. وقد خلق كل ذلك معوقات ضخمة أمام حرية تنقل المزارعين الفلسطينيين.

ويقتصر نفاذ الفلسطينيين في عربات إلى وادي الأردن على خمسة طرق، أربعة منها تسيطر عليها نقاط تفتيش عسكرية دائمة. ثلاث من نقاط التفتيش هذه (تياسير، وبيتاف، وحمرا) تمنع الفلسطينيين من دخول وادي الأردن بسياراتهم دون الحصول على تسجيل خاص.^{٧١} أما نقطة التفتيش الرابعة (معالي إفرام) فقد أقيمت للمواطنين الإسرائيليين، فيمنع الفلسطينيون من عبورها، أو يتعين عليهم عبورها سيرا على الأقدام أو على متن وسيلة نقل عام مرخص لها.

ولتجنب نقاط التفتيش هذه، عادةً ما يلجأ الفلسطينيون إلى سلوك طرق أطول للوصول إلى الأسواق، أو شراء السلع، أو زيارة الأقارب.^{٧٢} وحسب تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة تبلغ تكاليف النقل الإضافية الناجمة عن قيام المزارعين بنقل منتجاتهم عبر طرق تلتف حول أصعب نقاط التفتيش،^{٧٣} ما يصل إلى ١.٩ مليون دولار سنوياً.^{٧٤}



امرأة فلسطينية تعد الجبن في وادي الأردن. بدون تصاريح لبناء شبكات كهرباء أو مرافق تخزين مناسبة، يتعين على منتجي الجبن أن يبيعوا منتجاتهم بسرعة قبل أن تفسد © سايمون راوليس/ منظمة أوكسفام

أدت القيود المفروضة على التنقل والنفاذ في المالح، وهي مجتمع فلسطيني في شمالي وادي الأردن، إلى فرض صعوبات متزايدة على قدرة المجتمعات البدوية هناك على الوصول بيضائهم إلى السوق.

فكما قال أبو شكري، وهو راع بدوي، لمنظمة أوكسفام: "حيواناتنا توفر اللحوم ومنتجات الألبان، ولكننا لا نستطيع بيعها خارج منطقتنا. يأتينا التجار من قرى قريبة ويشتررون بالسعر الذي يريدونه لعدم وجود منافسة. نبيع الجبن بنصف الثمن الذي تبيع به قرى أخرى في الضفة الغربية. لا نحقق أي أرباح."^{٧٥}

أدى إنشاء طرق للمستوطنين الإسرائيليين فقط، ومناطق عسكرية، إلى عدم تمكن الكثير من المزارعين الفلسطينيين في شتى أنحاء وادي الأردن، من النفاذ إلى مزارعهم. كذلك، كثيراً ما تتم مصادرة الجرارات والمعدات الأخرى، بينما يُمنع الرعاة من رعي أغنامهم، والتي كثيراً ما يتم احتجازها إذا ما شردت ودخلت منطقة عسكرية. ويتعين على الرعاة الفلسطينيين أيضاً أن يشتروا القمح والشعير لإطعام قطعانهم، نظراً لعدم قدرتهم على النفاذ إلى مراعيهم.^{٧٦} كل تلك التكاليف الإضافية الهائلة التي نجمت عن القيود المفروضة على النفاذ والتنقل، تخنق الإنتاج، وتدفع الكثير من العائلات الفلسطينية مسافات أعمق في غياهب الفقر.

بينما يواجه المزارعون الفلسطينيون عقبات مادية وغير مادية هائلة لإيصال منتجاتهم إلى الأسواق المحلية، تُغرق البضائع الإسرائيلية الأسواق الفلسطينية. وتقدر المصادر الفلسطينية قيمة البضائع المنتجة في المستوطنات في مختلف أنحاء الضفة الغربية، والتي تباع في السوق الفلسطينية، بنحو ٥٠٠ مليون دولار سنوياً.^{٧٧}

النفاذ إلى أسواق خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة

تفرض الحكومة الإسرائيلية قيوداً أخرى على البضائع الفلسطينية التي يتم نقلها إلى، أو من، الأراضي الفلسطينية المحتلة. هناك ست معايير تجارية بين الضفة الغربية وإسرائيل، يتم عندها تفريغ البضائع من الشاحنات الفلسطينية، ثم تفتيشها تفتيشاً مكثفاً، ثم إعادة شحنها في شاحنات إسرائيلية على الجانب الآخر. (كثيراً ما يطلق عليه نظام "التفريغ والتحميل")

حسب تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، تبلغ التكلفة السنوية التي يتسبب فيها التأخير الناتج عن إجراءات التفتيش في نقاط التفتيش بالضفة الغربية نحو ٤٢٣, ٣٢١ دولار.^{٧٨} وفي المقابل، ييسر نفاذ المستوطنون الإسرائيليون إلى الأسواق الإسرائيلية والدولية طرقاً خاصة، وعدد كبير من المساعدات الحكومية الإسرائيلية، والتي تشمل النفاذ المجاني للموانئ الجوية والبحرية؛ وهو ما يتيح للمستوطنين السيطرة على الأسواق المحلية والخارجية، وبمنحهم ميزة تنافسية كبيرة على المزارعين الفلسطينيين.

أما التجار الفلسطينيون، فإذا ما أردوا الوصول إلى الأسواق العالمية كان عليهم، إما أن يشحنوا منتجاتهم من الموانئ الإسرائيلية، أو عبر مطار بن جوريون الدولي في تل أبيب (الخيار المفضل للوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، أو أمريكا الشمالية، أو شرق آسيا). وهنا، تتقلص مرة أخرى القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الفلسطينية، نتيجة فترات التأخير الطويلة، وزيادة تكاليف النقل، والعمالة، وتكاليف المعدات، ونقاط التفتيش الأمنية، وعدم القدرة على النفاذ إلى مرافق تخزين مناسبة. ويستتبع ذلك أيضاً مستويات مرتفعة من عدم القدرة على توقع نوعية المنتج عند التسليم ووقت تسليمه، مما يحرم المزارعين الفلسطينيين من الوفاء بمتطلبات المشترين لكسب ثقتهم، حتى يستطيعوا دخول الأسواق العالمية.^{٧٩}

للتغلب على تلك الصعوبات، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يستمر في الضغط من أجل إيجاد فرص حقيقية لنفاذ المنتجين الفلسطينيين إلى الأسواق الأوروبية، ومن ذلك أن يضغط الاتحاد بشكل عاجل لإنهاء القيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على حركة ونقل البضائع. فكما قال ممثل الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وغزة، جون جات-روتر، مؤخراً: "على إسرائيل مسؤولية كبرى في ضمان النفاذ والحركة، وتسهيل التجارة الفلسطينية".^{٨٠}

استغلال العمالة

هذا الكم الهائل من القيود والممارسات القانونية الذي وصفناه في السابق، والذي يقيد النمو الاقتصادي وموارد الرزق للفلسطينيين، يحد أيضاً من فرص العمل البديلة. فتلك الأوضاع لم تترك لكثير من الفلسطينيين من الفرص سوى البحث عن عمل في مزارع المستوطنات الإسرائيلية، والتي بنى بعضها على أرض تم نزع ملكيتها منهم. وقد أضحي بعض المزارعين الفلسطينيين بالفعل عمال أجراء في أراض كانت في السابق ملكاً لهم.

ومن جهة أخرى، يستفيد اقتصاد المستوطنات الإسرائيلية من استغلال العمالة الفلسطينية، بما في ذلك عمالة الأطفال.^{٨١} فوفقاً لتقارير مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني، يعمل نحو ٩٥٠٠ فلسطيني في مستوطنات زراعية، من بينهم ١٨٠٠ يعملون في مستوطنات بوادي الأردن (٩٢ بالمائة ذكور و٨ بالمائة إناث). أما المصادر الإسرائيلية، فترتفع بتلك الأرقام كثيراً.^{٨٢} وقد وثقت منظمة كاف لأوفيد، وهي منظمة غير حكومية إسرائيلية، ومنظمات أخرى، ما يواجهه هؤلاء العمال، في كثير من الأحيان، من تمييز وانتهاك لحقوقهم.^{٨٣}

ففي حين يصل الحد الأدنى للأجر في إسرائيل حالياً إلى ٦.٠٠ دولار في الساعة، يحصل الفلسطيني الذي يعمل في مستعمرة إسرائيلية بوادي الأردن على ما بين ٢.٠٠ - ٤.٨٠ دولار في الساعة، في المتوسط.^{٨٤} ولا يحصل أي من العمال الفلسطينيين، الذين أجرت منظمة أوكسفام مقابلات معهم، على أي من المميزات التي تحق للعامل الإسرائيلي وفق القانون، وتشمل الإجازات، وأجر العمل الإضافي، وتكاليف الانتقال، والتأمين الصحي، وأجر أثناء المرض، ومبالغ يتم الحصول عليها من صندوق الادخار.

وقد اتخذت السلطة الفلسطينية، مؤخراً، تدابير لتثبيط رغبة الفلسطينيين في العمل في المستوطنات، لأنهم بذلك يساعدون، على حد قولها، في تعزيز الاقتصاد الإسرائيلي لا الاقتصاد الفلسطيني. غير أنها لم توفر سوى القليل من البدائل الممكنة، لأن القيود التي فرضتها إسرائيل في وادي الأردن حدت من فرص الاستثمار والتنمية.

لذلك، فمن الضروري أن تلعب السلطة الفلسطينية دوراً قوياً في ضمان التنمية المستقبلية في وادي الأردن، وذلك بأن تجعل فرص العمل للفلسطينيين في قلب خططها الإستراتيجية الوطنية.



مزرعة مستوطنة في وادي الأردن. بفضل المساعدات المقدمة للأرض، والمياه، غيرها من المدخلات، تنتج مزارع المستوطنات طائفة متنوعة من المنتجات الزراعية تشمل الالبان، والدجاج، والتمر، والمنتجات الطازجة. © سايمون راوليس/ منظمة أوكسفام

تستيقظ مريم،^٥ قبل شروق الشمس، لستة أيام متوالية كل أسبوع، ثم تسير من قريتها إلى منعطف على الطريق الرئيس، لتستقل حافلة صغيرة تنتظرها، لنقلها مع عمال آخرين للعمل في مزرعة مستوطنة إسرائيلية.

وتعمل هناك لثمانية ساعات يومياً في جمع العنب، أو التمر، أو الطماطم، وتتقاضى ما بين ١٥ - ٣٤ دولار يومياً، حسب الموسم. ولكن يتعين عليها أن تدفع ما بين ٤ - ١٢ دولار للمعهد الفلسطيني الذي يحصل لها على تصريح العمل ويرتب وسيلة نقلها.

رغم أن مريم تعمل لدى هؤلاء منذ ١٦ سنة، فإنها لم تحصل على أية رعاية صحية أو تدخل في أي برنامج للتقاعد. تقول: "علي أن أعمل لأنني أحتاج لكسب قوت يومي. كل أسرتنا من النساء، وليست لدينا أرض ملكنا. أتحمّل مسؤولية رعاية أُمِّي وأخواتي الصغار."

ترى مريم أن المستوطنات الإسرائيلية تهدد مستقبلها ومجتمعها، ولكن ليس أمامها خيار عمل آخر.

٣. الخلاصة: تصور مستقبل قابل للحياة

حتى ينحل عقال طاقات التنمية في وادي الأردن، ويستطيع الفلسطينيون الفكك من برائن الفقر، يتعين على المجتمع الدولي أن يضغط على حكومة إسرائيل لإنهاء السياسات التي تنزل ضرراً بالغاً بموارد أرزاق الفلسطينيين؛ وهو ما يتطلب تحركاً عاجلاً ومستداماً.

تشير التقديرات إلى أن القيود الإسرائيلية، إن تمت إزالتها فسيصبح من الممكن زراعة ٥٠ كم مربع إضافية في وادي الأردن، تتيح زراعة محاصيل عالية القيمة التصديرية، مثل الخضراوات، والزهرة، والأعشاب، يمكن أن تضيف إلى الاقتصاد الفلسطيني مليار دولار سنوياً، أي ٩ بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي^{٨٦}؛ وهو ما يقلص كثيراً من اعتماد الفلسطينيين على مساعدات التنمية الدولية.^{٨٧}

سوف تتطلب التنمية الفلسطينية أيضاً استثمارات دولية (بما في ذلك القطاع الخاص) كبيرة في الصناعة، وكذلك في موارد الرزق الريفية وقطاع السياحة. ففي البحر الميت إمكانات هائلة، إذ يمثل بالفعل مصدراً هائلاً للدخل في الاقتصاد الإسرائيلي، وهو قادر على اجتذاب آلاف السائحين، وتوفير المعادن التي من شأنها تطوير صناعة مستحضرات التجميل الفلسطينية، إن أعيد وادي الأردن للإدارة الفلسطينية. كذلك يمكن أيضاً تطوير قطاع الزراعة الفلسطيني لزيادة حصة المزارعين الفلسطينيين في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، على حدٍ سواء.

رغم الاعتراف بالتحديات، إلا أنه من المهم للغاية أن يتم اتخاذ خطوات ملموسة الآن لدفع التنمية الفلسطينية. وفي ظل سياسات التخطيط والتصاريح، التقييدية، التي تفرضها السلطات الإسرائيلية، والتي تعوق التخفيف من حدة الفقر، يتعين على المانحين أن يمضوا قدماً ويدعموا مشروعات التنمية في وادي الأردن وبقية أنحاء المنطقة (ج)، حتى وإن لم تحصل على موافقة الإدارة المدنية الإسرائيلية (إلا إذا كان الرفض الإسرائيلي مستنداً إلى اعتبارات أمنية حقيقية، مشروعة بموجب القانون الدولي). وعلى المانحين أيضاً أن يكفلوا دعماً لتلك الجهود توفره جهود دبلوماسية جماعية على أعلى المستويات لحماية المجتمعات الفلسطينية، ومنع إزالة البنية التحتية المدنية الفلسطينية، غير المشروعة بموجب القانون الدولي الإنساني.

تستطيع السلطة الفلسطينية أيضاً أن تفعل المزيد. ويجب أن يشمل ذلك حملة ممولة من الحكومة لتشجيع دعم المستهلك للمنتجات الفلسطينية. ولكن، حتى تصبح تلك المنتجات أكثر تنافسية في أسواق التصدير يجب أن تتحسن الجودة، وتخفض التكاليف، ويتنوع المنتج ويزداد، حتى يحافظ على خطوط إمداد مستقرة للمشتريين. كذلك فهناك حاجة لاستثمارات في الحصول على العلامات التجارية، والتسويق، وإبرام عقود تجارية – خاصة مع الأسواق الجديدة في العالم العربي وأوروبا، حيث توفر اتفاقيات التجارة مميزات.

تتمتع السلطة الفلسطينية، حالياً، بولاية كاملة على المنطقة (أ)، وجزئية على المنطقة (ب)، بيد أن وضع خطة تنمية وطنية جديدة تشتمل على المنطقة (ج) – حيث يقع جل وادي الأردن – وغيرها من المناطق المهمشة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سوف يتيح للفلسطينيين الإعداد لدولة فلسطينية تعيش في المستقبل جنباً إلى جنب مع إسرائيل. وينبغي أن يكون ذلك تضمينياً، فإخذ في اعتباره أولويات المجتمعات المحلية عند تخطيط مستقبلها. إعادة التخلي هذه قد تساعد على خلق رؤية مشتركة للصورة التي يريد الفلسطينيون أن يروا عليها وادي الأردن.

خطة التنمية الجديدة يجب أن تبني على الإستراتيجية الحالية (٢٠١٠-٢٠١٣) لوزارة الزراعة بالسلطة الفلسطينية، والتي تعترف بالحاجة لدفع موارد رزق الفلاحين لإبقائهم على أراضيهم. ولكن الخطة يجب أن تكفل أيضاً الحفاظ على البيئة وحمايتها من التدهور، بما في ذلك استصلاح الأراضي وإعادة تأهيل أنظمة إمداد المياه وتحسينها.

لقد وصف هذا التقرير كيف تحد القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على الفلسطينيين الذين يعيشون في وادي الأردن من فرص النمو الاقتصادي، ودفعت الفلسطينيين الذين يعيشون هناك إلى مستويات أعلى من الفقر. طبيعة تلك القيود الواسعة، وعظم عددها، يشي بأنها جزء من سياسة ممنهجة لدفع الفلسطينيين لمغادرة أراضيهم، مع زيادة السيطرة الإسرائيلية على وادي الأردن وبقية أنحاء المنطقة (ج). لذلك، فمن الأهمية بمكان أن تتحرك الحكومة الإسرائيلية، والسلطات الفلسطينية، بدعم من المجتمع الدولي، الآن لضمان إمكانية تحقق رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن وازدهار.

٤ . التوصيات

على الاتحاد الأوروبي أن:

- يتخطى الكلمات إلى الأفعال العاجلة للضغط على حكومة إسرائيل لوقف بناء المستوطنات غير الشرعية والوفاء بمسؤولياتها التي نص عليها القانون الدولي، واتساقاً مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٢٠٠٤ حول الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي أيده الاتحاد الأوروبي.
- يتخذ خطوات فورية لضمان تطبيق قرارات مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي الصادرة في مايو / أيار ٢٠١٢،^{٨٨} وتوصيات التقارير الأخيرة لرؤساء البعثة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي حول المنطقة (ج) والقدس الشرقية. ويشمل ذلك:
 - ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لنقل سلطة التخطيط الخاصة بالقرى والبلدات الفلسطينية في وادي الأردن وجميع أنحاء المنطقة (ج) إلى السيطرة الفلسطينية.
 - رفع الصوت بالاعتراض علناً، وبشكل جماعي ومنظم، وعلى أعلى المستويات، والتحرك لمنع النقل والنزوح القسري للسكان وعمليات الإخلاء الإجبارية، وكذلك هدم البنية التحتية المدنية، ودعم السكان الفلسطينيين في قيامهم بالأمر نفسه.
 - إصدار تقرير سنوي حول الوضع في المنطقة (ج) (بما فيها وادي الأردن) على الأسس نفسها التي يصدر على أساسها الاتحاد الأوروبي تقريراً سنوياً حول الوضع في القدس الشرقية، بما في ذلك قياس مدى التقدم في تطبيق الخطوط الإرشادية للقانون الدولي الإنساني التي وضعها الاتحاد الأوروبي، وتقديم توصيات بتحركات مشتركة.
 - كفالة وجود حضور للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك في المحاكم الإسرائيلية، عندما يتعلق الأمر باحتمال إجراء عمليات إزالة أو إجلاء لعائلات فلسطينية.
 - ضمان وجود تدخل من الاتحاد الأوروبي عند توقيف فلسطينيين، أو إرهابهم من جانب السلطات الإسرائيلية عند قيامهم بأنشطة ثقافية، أو اجتماعية، أو سياسية سلمية.
- اتخاذ التدابير اللازمة التي تتيح التطبيق الكامل لاتفاقية الشراكة الفلسطينية الأوروبية، والتي توفر فرصاً حقيقية لنفاذ المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الأوروبية، بما في ذلك الدفع بشكل عاجل لوقف القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة ونقل البضائع.

على المجتمع الدولي والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والدولية أن:

- يدعموا وضع خطة تنمية وطنية فلسطينية شاملة، تشمل على إستراتيجية قوية لوادي الأردن وبقية أنحاء المنطقة (ج)، بالتشاور مع الشعب الفلسطيني، وتضمن اتساق كل الاستراتيجيات والمشروعات مع الخطط الوطنية.
- يدرجوا مكون حماية المدنيين، بشكل منهجي، في برامجهم (ضمان توفر المساعدة القانونية والميزانية اللازمة للتخطيط وتخصيص الأراضي، على سبيل المثال).
- ينشئوا ويدعموا مشروعات التنمية في وادي الأردن وبقية أنحاء المنطقة (ج)، بما في ذلك بناء مدارس جديدة، ومراكز مجتمعية، وعيادات، ومنشآت بلدية، وطرق، وأنظمة ري، وغيرها من مشروعات البنية التحتية. وعليهم أيضاً أن يراقبوا التنفيذ عن كثب، وأن يمشوا قُدماً، بدعم دبلوماسي وسياسي، في المشروعات، حتى وإن لم تحصل على موافقة الإدارة المدنية الإسرائيلية (إلا إذا كان الرفض الإسرائيلي قائماً على اعتبارات أمنية حقيقية، مشروعة في ظل القانون الدولي)، وذلك اتساقاً مع مسودة توصيات تقرير رؤساء البعثة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي حول المنطقة (ج).
- يدعموا الفلسطينيين ليقبوا في أراضيهم في وادي الأردن وبقية أنحاء المنطقة (ج) من خلال إعطاء الأولوية لتوفير المياه، والأعلاف، والمأوى في حالات الإزالة، وتوفير فرص كسب رزق مستدامة للمزارعين والرعاة الفلسطينيين (من خلال توفير تمويل المشروعات الصغيرة، واستصلاح الأراضي، وإعادة تأهيل وتحسين أنظمة الإمداد بالمياه، إلخ).

على السلطة الفلسطينية أن:

- تضع وتنفذ خطة تنمية وطنية أكثر اتساقاً بالتشاورية والشمول، تحدد أولويات الاحتياجات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك وادي الأردن وبقية أنحاء المنطقة (ج).
- تدعم المزارعين الفلسطينيين في وادي الأردن (وبقية أنحاء المنطقة (ج)) للحفاظ على موارد أرزاقهم، وذلك عن طريق:
 - دعم المزارعين للبقاء في أراضيهم من خلال إعطاء الأولوية لتوفير المياه، والأعلاف، والمأوى في حالة حدوث عمليات هدم، إلخ.
 - مراجعة قوانين الضرائب المرتفعة على الدخل الزراعي (المقرر تطبيقها في ٢٠١٣).
 - ترويج المنتجات الفلسطينية بين المستهلكين لزيادة حصة تلك المنتجات في الأسواق المحلية، ودعم المنتجين المحليين لتحسين نوعية منتجاتهم، واكتسابها علامات تجارية، وتسويقها، لزيادة مبيعات التصدير.
- تتفق على موقف مشترك (أي داخل مكتب رئيس الوزراء، والوزراء المعنيين، والسلطات المحلية) وتتبناه، فيما يتعلق بنظام التصاريح الإسرائيلية، وذلك من أجل العمل مع المجتمع الدولي على إنشاء ودعم مشروعات التنمية في المنطقة (ج)، حتى وإن لم تحصل على موافقة الإدارة المدنية الإسرائيلية (إلا إذا كان الرفض الإسرائيلي قائماً على اعتبارات أمنية حقيقية، مشروعة بموجب القانون الدولي)، وذلك اتساقاً مع مسودة توصيات تقرير رؤساء البعثة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي حول المنطقة (ج).

على الحكومة الإسرائيلية أن:

- توقف فوراً بناء المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية)، تمشياً مع توصيات الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٢٠٠٤. عليها أن:
 - توقف الحوافز الحالية المقدمة للمستوطنات
 - تنسحب من كل البنية التحتية القائمة للمستوطنات
 - تلغي القرارات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمستوطنات
 - تصلح الأضرار التي تسببت فيها المستوطنات
- توقف السياسات والممارسات غير المشروعة في ظل القانون الدولي، والتي تضر بموارد أرزاق المدنيين الفلسطينيين. عليها أن:
 - توقف فوراً هدم البنية التحتية الفلسطينية، بما في ذلك المساكن، والبنية التحتية للمياه، والأصول الزراعية.
 - توقف مصادرة الموارد الطبيعية الفلسطينية، خاصة الأراضي، والأصول الزراعية، والمياه، والتي تعد كلها أساسية لموارد الرزق المستدامة، وتوفر علاجاً للمصادر السابقة، تمشياً مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.
 - تلغي القرار العسكري رقم ٤١٨ وتسلم مسؤولية التخطيط والتصاريح للفلسطينيين. ٨٩
 - تنهي التأخير الشديد في نقل المنتجات، وتحسن نفاذ المنتجات الزراعية إلى الأسواق الخارجية، اتساقاً مع الاتفاقيات السابقة مع السلطة الفلسطينية، مثل بروتوكولات باريس.
- تضمن حماية السكان الفلسطينيين، بما في ذلك تطبيق حكم القانون فيما يتعلق بالعنف الذي يرتكبه المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم وموارد أرزاقهم، دون تمييز أو استثناء.

- Save The Children UK (2009) 'Fact Sheet: Jordan Valley', October 2009, p.1. See also AIX Group, 'Economic Development of the Jordan Valley' (March 2009).
- أنشأت الحكومة الإسرائيلية سنة ١٩٨١ الإدارة المدنية الإسرائيلية، للاضطلاع بالوظائف البيروقراطية العملية داخل الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ (والتي تشمل وادي الأردن). الإدارة المدنية جزء من كيان أكبر يعرف باسم "منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي (كوجات)، وهو وحدة في وزارة الدفاع الإسرائيلية.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA) (2011) 'Humanitarian Fact Sheet on Area C of the West Bank', July 2011; and UN OCHA, March 2012
- أرقام أوامر الإزالة وعمليات الإزالة الخاصة بالمجمعات الفلسطينية هي إحصائيات رسمية قدمتها وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى الكنيست الإسرائيلي، ثم نشرتها فيما بعد حركة السلام الآن. Area C: Palestinian Construction and Demolition Stats – February 2008. Available at: <<http://www.peacenow.org.il>>. See also OCHA (2009) 'Restricting Space: The Planning Regime Applied By Israel in Area C of the West Bank'. http://www.ochaopt.org/documents/special_focus_area_c_demolitions_december_2009.pdf
- I. Gal et al. (2010), cited in the Palestinian Ministry of National Economy and the Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ) (2011) 'The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Occupied Palestinian Territory', September 2011; and World Bank (2010) 'The Underpinnings of the Future Palestinian State: Sustainable Growth and Institutions: Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee', September 2010
- في مايو/ أيار ٢٠١١، قال رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، في خطاب ألقاه أمام الكونغرس لأمريكي أنه "يفضل الوجود العسكري، لا الوجود المدني، في وادي الأردن" انظر: *Washington Post* (2011) 'Transcript: Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu's address to Congress', 24 May 2011. http://www.washingtonpost.com/world/israeli-prime-minister-binyamin-netanyahus-address-to-congress/2011/05/24/AFWY5bAH_story.html
- انظر *International Committee of the Red Cross (ICRC), Geneva Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War (Fourth Geneva Convention)*, 12 August 1949, Article 49; and Theodor Meron (1967) 'Legal Opinion on Civilian Settlement in the Occupied Territories', Israeli State Archives, 153.8/7921/3A
- UN OCHA (2012) 'Humanitarian Fact Sheet on the Jordan Valley and Dead Sea Area', February 2012
- S. Hever (2010) *The Political Economy of Israel's Occupation: Repression Beyond Exploitation*, London: Pluto Press
- B'Tselem (2012) 'Encouragement of Migration to Settlements', 1 January 2012
- UN OCHA (2011) 'Special Focus: الرقم الذي أوردناه يبلغ ٧.٢ مليون شكيل إسرائيلي جديد، وهو ما يساوي ١.٩ مليون دولار أمريكي تقريبا، وقت كتابة التقرير. West Bank Movement and Access Update'
- EU Heads of Diplomatic Mission report (2011) 'Area C and Palestinian State-Building', July 2011, p.9
- أشار المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء إلى أن ٢٦.٤ بالمائة من الفلسطينيين في وادي الأردن يعيشون تحت خط الفقر، ويعيش ١٦.٤ منهم في فقر مدقع، وذلك مقارنة بمتوسط ١٨.٣ و ٨.٨ بالمائة، على الترتيب، في الضفة الغربية. *Palestinian Central Bureau of Statistics, Jericho and Al Aghwar Governorate Statistical Year Book, October 2011*
- Benyamin Netanyahu cited in H. Keinon (2012) 'PM: Israeli presence necessary in Jordan Valley', *The Jerusalem Post*, 30 January
- في مايو/ أيار ٢٠١١ أعلن وزير الزراعة والتنمية الريفية الإسرائيلي خططاً لزيادة الأرض المنزرعة في المستوطنات وادي الأردن بنسبة ١٣٠ بالمائة (٨٠ دونم؛ الدونم = ١٠٠٠ متر مربع)، وزيادة المياه المخصصة لها بنسبة ٢٠ بالمائة (٥١,٠٠٠ متر مكعب للقطعة/ للمستوطن، مقارنة بـ ٤٢,٠٠٠ متر مكعب في السابق. ورغم أن الخطة لم يتم تطبيقها بعد، إنها لم يتم إلغاؤها أيضاً، وبالتالي، فموارد رزق الفلسطينيين لا تزال تواجه تهديداً كبيراً.
- Haaretz* (2012) 'Knesset Finance Committee okays huge payout to West Bank settlements'. 21 March 2012. الأرقام الدقيقة هي ٧.٦ مليون شكيل لوادي الأردن ومنطقة بنيامين. كان ذلك يساوي وقت الحساب سعر التحويل (مايو/ أيار ٢٠١٢) نحو ٢ مليون دولار.
- كما علّق وزير الخارجية الإسرائيلي، أفينجور لبيرمان، في ٢٩ فبراير/ شباط ٢٠١٢: "قد يستحيل ضمان أمن دولة إسرائيل دون وجود إسرائيلي في وادي الأردن... [المجمعات/ المستوطنات] ستظل في مكانها وستعمل على تعزيزها". انظر: E. Benari (2012) 'Lieberman: There's no security without the Jordan Valley', Israel National News website, 1 March 2012 <http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/153309>
- EU Heads of Mission Report (2011) 'Area C and Palestinian State Building', July 2011, p.1.
- Council of the European Union (2012) 'Council Conclusions on the Middle East Peace Process', 3166th Foreign Affairs Council meeting, Brussels, 14 May 2012. http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/foraff/130195.pdf
- لم يعتمد رؤساء بعثة الاتحاد الأوروبي هذه التوصية، بشكل رسمي، بعد.
- Council of the European Union (2012) 'Council Conclusions on the Middle East Peace Process', op. cit.
- ولكن مُنحت السلطة الفلسطينية مسؤوليات محدودة عن التعليم وقطاعات مدنية أخرى.
- UN OCHA (2012) 'Humanitarian Fact Sheet on the Jordan Valley and Dead Sea', op cit
- وهي كيانات حكم محلي إسرائيلية تمثل المستوطنات في المنطقة. كل مجلس منطقة يحكم عدداً من المستوطنات.
- الحكومة الإسرائيلية جعلت تسجيل الفلسطينيين لملكية الأرض أكثر صعوبة (وشبه مستحيل لللاجئين)، مما أتاح للدولة أن تصبغ "الولي على ممتلكات الغائب"،
- Norwegian Refugee Council (2011) 'Housing, Land and Property in the West Bank, Area C, Training Manual'.
- Hague Regulations (1907) Article 55
- Association of Civil Rights in Israel (ACRI) (2011) 'Survey: Israeli Opinion: The Jordan Valley', June 2011. <http://www.acri.org.il/en/wp-content/uploads/2011/06/ACRI-Jordan-Valley-Survey-ENG.pdf>, accessed 23

^{٢٩} وادي الأردن هو الطريق الرئيسي بين شمال إسرائيل وجنوبها، فضلاً عن كونه مقصداً سياحياً، على نطاق واسع، بين السياح الإسرائيليين (يضم البحر الميت ومسددة). تمتد المستوطنات بطول وادي الأردن. المشهد البصري في تلك المنطقة لا يختلف عنه في بقية أنحاء إسرائيل، حيث تجد فيه علامات المرور الإسرائيلية، والمتاجر، والاستراحات الإسرائيلية على طول الطريق، وهو ما يوحي للإسرائيلي العادي بأن وادي الأردن جزء من إسرائيل كما أن النقب جزء منها.

^{٣٠} من الوجهة القانونية هناك فرق بين "وضع اليد requisition" و"المصادرة confiscation" و"التخصيص allocation". "وضع اليد requisition" عادة ما يكون مؤقتاً ولا يغير ملكية الأرض؛ أما "المصادرة confiscation" فتتطوي على تغيير الملكية؛ في حين يشير "التخصيص / إعادة التخصيص (re) allocation" إلى تغيير استخدام الأرض. على الرغم من أن الأمثلة الواردة تتعلق بإعادة التخصيص وليس بوضع اليد أو المصادرة، من الناحية القانونية، فإن طبيعة "إعادة التخصيص" طويلة الأمد للأراضي للمستوطنات ترتفع بها إلى مرتبة "المصادرة" بالأمر الواقع (أي تغيير الملكية).

^{٣١} رئيس مجلس منطقة [مستوطنات إسرائيلية] وادي الأردن، ٤ مايو / أيار ٢٠١٢.

^{٣٢} الاتفاقية المؤقتة حول الضفة الغربية وقطاع غزة، (المعروفة أيضاً باسم أوسلو)، مادة ٤. كان المقصود منها أن تكون اتفاقية مؤقتة لفترة لا تزيد عن ٥ سنوات، انتظاراً لمفاوضات "الوضع النهائي".

^{٣٣} UN OCHA (2012) 'How Dispossession Happens: The Humanitarian Impact of the Takeover of Palestinian Water Springs by Israeli Settlers', March 2012.

^{٣٤} Chas T. Main, Inc. (1953) 'The Unified Development Of The Water Resources Of The Jordan Valley Region Prepared At The Request Of The United Nations Under Direction Of Tennessee Valley Authority,' Boston, Mass., Charlotte, N.C.

^{٣٥} B'Tselem (2011) 'Dispossession and Exploitation: Israel's Policy in the Jordan Valley and Northern Dead Sea', May 2011

^{٣٦} Ibid.

^{٣٧} لم يتم حفر آبار زراعية فلسطينية جديدة في الضفة الغربية منذ ١٩٦٧، ورُفضت التصاريح من قِبَل لجنة المياه المشتركة (الإسرائيلية - الفلسطينية) المسؤولة عن الموافقة على تطوير موارد المياه وبنيتها التحتية في الضفة الغربية، والتي تحتفظ فيها إسرائيل بحق الفيتو. وقد وافقت لجنة المياه المشتركة، مؤخراً، على إعادة تأهيل نحو ٥٠ بئراً فلسطينياً في وادي الأردن كانت عاملة قبل ١٩٦٧، ولكن بعد أن تقدم مصلحة المياه الفلسطينية الخطط المفصلة لذلك.

^{٣٨} B'Tselem (2011) 'Dispossession and Exploitation', op cit

^{٣٩} على الرغم من أن آبار المياه تقع تحت سلطة "اللجنة المياه المشتركة"، وهي هيئة تنسيقية تضم ممثلين عن السلطات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية.

^{٤٠} منتج عادة ما يستخدم في زراعة البرتقال أساساً، ولكن يمكن استخدامه أيضاً في صنع القابل.

^{٤١} Palestinian Ministry of National Economy and the Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ) (2011) op. cit.

^{٤٢} مقابلة أجرتها منظمة أوكسفام مع عابد الجافر نائب مدير وزارة الزراعة بالسلطة الفلسطينية، منطقة وادي الأردن، أربحا، ١٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢.

^{٤٣} B'Tselem (2011) 'Dispossession and Exploitation', op. cit

^{٤٤} Heads of EU Diplomatic Mission Report (2011) 'Area C and Palestinian State Building', July 2011, p.3

^{٤٥} مقابلة أجرتها منظمة أوكسفام مع سليمان رومانين، رئيس المجلس المحلي للعوجة في ١٤ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

^{٤٦} وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وافا) (٢٠١٢)، ١٦ أبريل / نيسان ٢٠١٢. انظر أيضاً:

<http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/154815>

^{٤٧} AIXGROUP (2009) 'Economic Dimensions of A Two State Solution Between Israel and Palestine'.

^{٤٨} UN OCHA (2011) 'Bedouin Relocation: Threat of Displacement in the Jerusalem Periphery', September 2011

^{٤٩} في أوائل تسعينات القرن الماضي تم تهجير ٢٠٠ عائلة فلسطينية من محيط القدس لإتاحة بناء مستعمرة معالي أدوميم؛ وقد ذكر ٨٥ بالمائة منهم أنهم هجروا موارد رزقهم التقليدية.

^{٥٠} لمعالي أدوميم أهمية إستراتيجية في تأمين خطوط النقل الرئيسية مع وادي الأردن. انظر على سبيل المثال: <http://www.jcpa.org/text/security/dayan.pdf> or <http://jcpa.org/article/protecting-the-contiguity-of-israel-the-e-1-area-and-the-link-between-jerusalem-and-maale-adumim/>

^{٥١} B'Tselem (2011) 'Expulsion of Bedouin Communities from the Ma'ale Adumim Area to a Site near the Abu Dis Waste Disposal Site'

^{٥٢} Council of the European Union (2012) 'Council Conclusions on the Middle East Peace Process', op. cit

^{٥٣} UNOCHA (2011) 'Humanitarian Fact Sheet on Area C of the West Bank', op. cit.; and Factsheet for the

EU Foreign Affairs Council meeting. Information provided by UN OCHA, March 2012

الخاصة بالمجتمعات الفلسطينية هي إحصائيات رسمية قدمتها وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى الكنيست الإسرائيلي، ثم نشرتها فيما بعد حركة السلام الآن. Area C: Palestinian

Construction and Demolition Stats – February 2008. Available at:

<http://www.peacenow.org.il>, op. cit.

^{٥٤} في ٢٠١١ وحدها أزلت السلطات الإسرائيلية ٥٦٠ منشأة مملوكة لفلسطينيين، من بينها ٢٠٠ منشأة سكنية، و٤٦ صهريج وحوض لتخزين مياه الأمطار، في المنطقة (ج) بالضفة الغربية، وكثير منها كان في وادي الأردن. UN OCHA, Humanitarian Fact Sheet on Area C of the West Bank, July 2011

^{٥٥} UN OCHA (2012) 'Humanitarian Factsheet on the Jordan Valley and Dead Sea Area'.

^{٥٦} معلومات تم تلقيها من مجموعة عمل النزوح، وهي هيئة تنسيقية متعددة الوكالات، تقوم بجمع البيانات المتعلقة بعمليات الإزالة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، للمساعدة على تنسيق استجابات المساعدات.

^{٥٧} UN OCHA (2012) 'The Humanitarian Impact of Israeli Settlement Policies', January 2012

^{٥٨} UN OCHA, Displacement Working Group، انظر أيضاً:

http://ecanestry.blogspot.co.il/2010_07_01_archive.html

^{٥٩} مقابلة أجرتها منظمة أوكسفام مع علي زهدي، راعي من الفريسية، ٢٤ مايو/ أيار ٢٠١٢.

^{٦٠} تحديث من مجموعة عمل النزوح بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، مارس/ آذار ٢٠١٢.

T. Boutruche and M. Sassòli (2011) 'Expert Opinion on International Humanitarian Law Requiring of the Occupying Power to Transfer Back Planning Authority to Protected Persons Regarding Area C of the West Bank', 1 February 2011. <http://rhr.org.il/heb/wp-content/uploads/62394311-Expert-Opinion-FINAL-1-February-2011.pdf>

حسب بيانات تم تلقيها من مجموعة عمل النزوح وبمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، أبريل/نيسان ٢٠١٢.

بيانات وقرها أعضاء مجموعة عمل النزوح، يونيو / حزيران ٢٠١٢

UN OCHA (2011) 'Israeli Settler Violence in the West Bank Fact Sheet', November 2011. حسب أرقام المركز الفلسطيني، شهد عام ٢٠١١ زيادة بنسبة ٣٩ بالمائة في أعمال العنف التي ارتكبتها مستوطنون إسرائيليون، مقارنة بأرقام ٢٠١٠، وقدرها ٣١٥ بالمائة مقارنة بخمس سنوات سابقة <http://www.thejerusalemfund.org/ht/a/GetDocumentAction/i/32678>

انظر تقارير مجموعات حقوق الإنسان الإسرائيلية أو: Breaking the Silence: <http://www.breakingthesilence.org.il/testimonies/publications>

UN OCHA (2011) 'Israeli Settler Violence in the West Bank Fact Sheet', op. cit. See also reports by Israeli human rights organisations such as B'Tselem: http://www.btselem.org/settler_violence

Yesh Din (2012) 'Law Enforcement upon Israeli Civilians in the West Bank,' Yesh Din Monitoring 2005–2011, 27 March 2012

Council of the European Union (2012) 'Council Conclusions on the Middle East Peace Process', op. cit. (Conclusion no. 7).

UN OCHA (2012) 'The Humanitarian Impact of Israeli Settlement Policies', op. cit

يشمل ذلك النفاذ إلى أسواق القدس الشرقية وقطاع غزة.

يتعين على المقيمين في وادي الأردن تسجيل سياراتهم لاستخدامها على الطرق. وعادة ما يُمنع مرور المقيم الذي يحاول الدخول في سيارة مسجلة في وادي الأردن ولكن ليس باسمه. أما غير المقيمين فيسمح لهم بعبور تلك النقاط مترجلين أو إن كانوا يستقلون وسائل نقل عام مسجلة. وقد يُسمح لمركبات أخرى بالمرور بشكل استثنائي بعد إجراءات "تنسيق مسبق" مع السلطات الإسرائيلية. UN OCHA (2011) 'Special Focus: West Bank Movement and Access Update'

من جنوب مدينة أريحا، باستخدام الطرق السريعة الرئيسية (طريق ١، ثم طريق ٩٠).

باستخدام طريق ١، على سبيل المثال

UN OCHA (2011) 'Special Focus: West Bank Movement and Access Update'

مقابلة أجرتها منظمة أوكسفام مع أبو شكري، منطقة المالح، ١٢ مارس/ آذار ٢٠١٢.

Oxfam (2011) 'Household Economic Approach, Occupied Palestinian Territory: West Bank 'Area C' Herders' Livelihoods Baselines', October 2011

انظر Reuters (2010) 'Q&A – Palestinians boycott Israeli settler goods', 27 May 2010; and Haaretz (2010) 'Abbas backs Palestinian boycott campaign of Israeli goods made in settlements,' 22 May 2010. This include goods produced in industrial settlements

الرقم الذي أورده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة هو ١.٢ مليون شيكل، وأورد المكتب أيضاً رقم ٣.٦٠٠ شيكل يومياً. القيمة بالدولار تعكس القيمة في وقت إجراء التحويل. UN OCHA (2011) 'Special Focus: West Bank Movement and Access Update.'

على سبيل المثال، يعتبر معبر جسر الملك حسين/ النبي نقطة العبور الرئيسية للبضائع الفلسطينية المتجهة إلى الأردن. غير مسموح بوجود للجمارك الفلسطينية عند الجسر. يستخدم المعبر نظام التوزيع والتحميل، حيث أن الشاحنات الكبيرة (الكونتينرات) غير مسموح لها بالعبور إلى الجانب الأردني، وأقصى ارتفاع مسموح به لشحنة البضائع هو ١.٨ متراً. أجهزة المسح الأمني المستخدمة بالمعبر لا تستطيع التعامل مع الشاحنات الكبيرة، وهو ما يجبر العديد من التجار على نقل بضائعهم من خلال الموانئ الإسرائيلية، مما يترتب عليه تكاليف أعلى بكثير. غياب مرافق التخزين أو التبريد المناسبة في المعبر يؤدي إلى إمكانية فساد البضائع نتيجة فترات التأخير الطويلة، وهو ما يحد من نوعية المنتجات التي يمكن تصديرها.

EU Neighbourhood Info Centre (2012) 'New EU-funded programme to maximise Palestinian exports', 27 February 2012. http://www.enpi-info.eu/main.php?id=28167&id_type=1

انظر تقارير Kav LaOved (Worker's Hotline); for example: http://www.kavlaoved.org.il/media-view_engadec.html?id=2327

Ma'an Development Center (2011) 'Exploited Palestinian Labor in Israeli Agricultural Settlements in the Jordan Valley'. اعتمدت منظمة كاف لا أوفيد على بيانات من الإدارة المدنية الإسرائيلية في ٢٠٠٨، فارتفعت بهذا الرقم كثيراً، قائلة بأن هناك ٢٠,٠٠٠ فلسطيني يعملون تصاريح عمل ويعملون في المستوطنات، بالإضافة إلى ١٠,٠٠٠ فلسطيني آخر يقدر اتحاد العمال الفلسطيني أنهم يعملون بدون تصاريح، ومعظمهم يعملون في مستوطنات زراعية بوادي الأردن خلال موسم الحصاد. Kav LaOved (2010) 'Palestinian Workers in Israeli West Bank Settlements 2009'; and Oxfam interview with Abed Al Halim Dari, Kav LaOved Field Manager in charge of Palestinian workers, 21 January 2012 <http://www.similarsites.com/goto/kavlaoved.org.il> المثال

انظر: http://www.kavlaoved.org.il/publication_eng.html

Ma'an Development Center (2011) 'Exploited Palestinian Labor in Israeli Agricultural Settlements in the Jordan Valley'. متوسط الأجر في الساعة الذي ورد في التقرير هو ١٠ شيكل. تختلف الظروف من مستعمرة إلى أخرى، لذلك فعادة ما يتقاضى العاملون ما بين ٥٠ – ١٠٠ شيكل في اليوم.

تم تغيير اسم هذه العاملة في المستوطنات بناء على طلبها. كذلك لم تذكر منظمة أوكسفام اسم قرينتها والمستوطنات التي تعمل بها لحماية لهويتها، لأنها كانت تخشى أن تفقد عملها.

I. Gal et al. (2010), cited in the Palestinian Ministry of National Economy and The Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ) (2011) 'The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Occupied Palestinian Territory', September 2010; and World Bank (2010) 'The Underpinnings of the Future Palestinian State: Sustainable Growth and Institutions: Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee', September 2010.

بلغ الدعم الخارجي لميزانية السلطة الفلسطينية في ٢٠١١، ٢٨٩ مليون دولار: <http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2012/052412.pdf>

للاطلاع على النص الكامل، انظر: http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/foraff/130248.pdf

الإطار التخطيطي القانوني المطبق في المنطقة (ج) (قانون التخطيط الأردني رقم ٧٩/١٩٦٦) تم إدخال تعديلات جوهرية عليه بواسطة القرار العسكري الإسرائيلي رقم ٤١٨، والذي أقصى الفلسطينيين، عملياً، عن عملية التخطيط (من خلال إلغاء لجان التخطيط على المستوى المحلي ومستوى المنطقة، على سبيل المثال). انظر المواد ١٤، ١٩، و٢٣ من قانون التخطيط الأردني، والتي تحدد المتطلبات.

كتب هذه الورقة لارا الجزيري، وفيونا سميث، ومروة الأنصاري. تتقدم منظمة أوكسفام بالشكر إلى ويلو هيسكي، وليزا مومنانجان، وإيتان رايش، ورببيكا وين، وشير هيفر، والمنظمات الإسرائيلية والفلسطينية الشريكة لمنظمة أوكسفام لمساعدتهم في إنتاج هذه الورقة. تأتي هذه الورقة ضمن سلسلة من الأوراق التي تم إعدادها لتوفير الدراية اللازمة للنقاش العام حول قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

لمزيد من المعلومات حول القضايا المثارة في هذه الورقة يمكنكم مراسلة:

advocacy@oxfaminternational.org

هذا المطبوع محمي بموجب حقوق الملكية الفكرية، ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، وتنظيم الحملات، والتعليم، والبحث، بشرط ذكر المصدر كاملاً. يطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يتم تسجيل كل استخدام معه، وذلك لأغراض تقييم التأثير. أي نسخ لغرض آخر، أو إعادة استخدام لهذا المطبوع، أو ترجمته أو الاقتباس منه، ينبغي الحصول

على إذن بها، وقد تفرض عليها رسوم. البريد الإلكتروني: publish@oxfam.org.uk

المعلومات الواردة في هذا المطبوع صحيحة وقت الدفع به إلى المطبعة

Published by Oxfam GB for Oxfam International under

ISBN 978-1-78077-126-7 in July 2012.

John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK. Oxfam GB, Oxfam House,

أوكسفام

أوكسفام اتحاد دولي يضم ١٧ منظمة تعمل معاً في ٩٢ دولة، ضمن حركة عالمية لإحداث التغيير، وبناء مستقبل متحرر من ظلم الفقر:

أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)

أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)

أوكسفام في بلجيكا (www.oxfamsol.be)

أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)

أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)

أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)

أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)

أوكسفام هونغ كونج (www.oxfam.org.hk)

أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)

أوكسفام إنترمون (www.intermonoxfam.org)

أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)

أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)

أوكسفام اليابان (www.oxfam.jp)

أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)

أوكسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)

أوكسفام نوفيبي (www.oxfamnovib.nl)

أوكسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca)

لمزيد من المعلومات يمكنكم مراسلة أي من تلك المنظمات، أو زيارة موقعنا

www.oxfam.org



OXFAM

www.oxfam.org